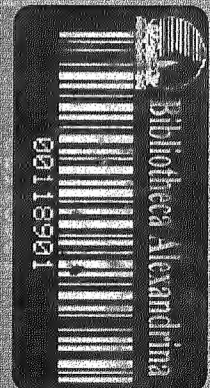


أسواق مصر  
في عصر سلاطين المماليك

١

قاسم









# أسواق مصر في عصر الطين المماليك

دكتور  
واسم عيبروف واسم

مدرس تاريخ العصور الوسطى  
بجامعة الزقازيق

ملثم الطبع والنشر  
مكتبة سعيدة رفقت  
جامعة عين شمس

القاهرة — ١٩٧٨



# أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)  
*Bibliotheca Alexandrina*

دكتور  
واسم عبد الواسم

مدرس تاريخ العصور الوسطى  
بجامعة الزقازيق

|                                |          |
|--------------------------------|----------|
| الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية |          |
| رقم التسجيل                    | 962,02   |
| رقم التسجيل                    | ق 1 س 10 |
| رقم التسجيل                    | ٤٤٧٤٧    |

مكتبة الطباعة والنشر  
مكتبة تقي الدين  
جامعة عين شمس

القاهرة - ١٩٧٨

ما شهدته البلاد من رواج إقتصادى تنبأت دلالاته فى الأسواق التى كان عددها كبيراً من ناحية ، كما صارت تهمج بالحركة والنشاط وتزدحم بأصناف البضائع من ناحية أخرى .

ومع بداية التدهور الإقتصادى واستمراره فى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك بسبب إهمال وسائل الرى ومنبط النهر ، وما نتج عنه من هبوط الإنتاج الزراعى ، وانهار النظام النقدى — حيث صار النحاس يمثل القاعدة النقدية التى تنسب إليها أسعار المبيعات بدلا من الذهب والفضة — والتلاعب بالعملة وتزييفها ، فضلا عن تخفيض قيمتها من جانب السلاطين أنفسهم . وبسبب المجاعات والأوبئة المتتالية التى نزلت بالبلاد إلى درك مخيف من التدهور وقلة السكان ، وما تسبب عنه عبث العربان ، وقراصنة النهر ، ولصوص المدن من تدهور الأمن الذى زاد من تدهوره حروب الشوارع بين طوائف المماليك ، واعتمادات المماليك الجليان على الناس والباعة والحوائيت الأسواق — والتى أصبحت نعمة معتادة فى الحياة اليومية المصرية فى أواخر ذلك العصر — . . . وغيرها من مظاهر التدهور . نقول إنه مع بداية التدهور الإقتصادى الناتج عن هذه الأسباب وغيرها ، بدأ الانحلال السياسى للدولة ، فضعفت سلطة السلاطين ، وقصرت مدد حكمهم — بشكل عام — كما تهددت الأخطار الخارجية ، وانعكس تأثير ذلك كله على الأسواق الداخلية فى البلاد ؛ فقل عددها بشكل ملحوظ من ناحية ، كما قلت البضائع ، وارتفعت أثمانها من ناحية أخرى .

وبعد ، فليست هذه الدراسة سوى محاولة أرجو الله أن تكون محاولة موفقة ، والله الموفق والمستعان .

دكتور قاسم عبده قاسم

الهرم : ٢١ أغسطس ١٩٧٨



أسواق القاهرة والفسطاط ( دراسة النعم النوع للأسواق  
ملاحظات على نظم الأسواق — الباعة الجائلون — أسواق  
الأقليم — الأسواق المؤقتة — الدولة والأسواق ( ناظر  
الأسواق — المحتسب وتطور وظيفته — لال دصر الممالك  
— العوامل المؤثرة في حركة الأسواق ( نظام طرح البضائع  
التسعيرة والضرائب — النظام النقدي — العوامل السياسية  
وحالة الأمن — العوامل الطبيعية ) خاتمة .

## ( ١ )

ليكن مدخلنا إلى هذه الدراسة مذكره المقرري من أنه . . . كان بمدينة  
القاهرة ومصر وظواهرها من الأسواق شيء كثير جداً قد باد أكثرها ، وكفاك  
دليلاً على كثرة عددها أن الذي خرب من الأسواق فيما بين أراضى اللوق إلى باب  
البحر بالمقس أثنان وخمسون سوقاً أدركناها عامرة فيها ما يباع حوائثه نحو  
الستين حانوتاً ، وهذه من جملة ظاهري القاهرة الغربي فكيف ببقية الجهات الثلاث  
مع القاهرة ومصر . . . ، ورغم ما تحمله كلمات المؤرخ الكبير من دلالات  
لا يخطئها الباحث ، فأنا ترجى مناقشتها إلى حين .

---

(١) المقرري ، المخطوط ، ج ٢ ص ١٣ .

وقد قدم المقرئى وابن دقاق محاولة إحصائية عن أسواق القاهرة والفسطاط ؛  
ويمتاز ما قدمه لنا المقرئى فى هذا الصدد بأنه يقدم لنا تقريراً عن تطور الأسواق  
من حيث الرواج أو الذبول ، فقد أحصى لنا فى خطته<sup>(١)</sup> أربعة وخمسين سوقاً  
بالقاهرة ، غير الأسواق التى ذكرها أثناء كلامه عن المشهور من خطط القاهرة مثل  
« سوق الغلال » ، « سوق الخشب » ، فى خط خان السبيل حيث كان الناس يجتمعون  
أيضاً صباح كل يوم جمعة لشراء الأوز والدجاج الذى كانت تباع منه كميات  
كبيرة هناك ، ومثل خط بين القصرين ، وخط السبع خوخ المتبق حيث كانت توجد  
أسواق رائجة .

أما ابن دقاق الذى توفى عام ٨٠٩ هـ ( أوائل القرن ١٥ م ) فقد أحصى لنا  
اثنين وعشرين سوقاً وسويقة بالفسطاط وحدها<sup>(٢)</sup> .

وذكر المقرئى ( ت ٨٤٥ هـ ) أن أسواق الفسطاط حتى عام سنة ٧٣٥ هـ  
كانت تسعة عشر سوقاً ، ولكن أكثرها أُنشئت فى العصر الذى عاش فيه<sup>(٣)</sup> .  
أى منتصف القرن التاسع الهجرى ( القرن ١٥ م ) ، وهو أمر يبدو غريباً فى  
حالة المقارنة بين المصدرين اللهم إلا إذا اعتبرنا أن المقرئى استبعد السويقات من  
العدد الذى ذكره .

ومن ناحية أخرى فإن ابن أياس - الذى عاش الفترة الأخيرة من عصر المماليك ، وبداية

---

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٥ ، ص ٢٧ ، ص ٣٤ ، ص ٩٣ ، ص ١٠٦

(٢) ابن دقاق : الاتصار ج ٤ ص ٢٢ ، ص ٢٤

(٣) المقرئى : الخطط ج ١ ص ٣٤١ ، ص ٣٤٢

العصر العثماني - يذكر لنا في كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور »<sup>(١)</sup> عدة أسواق لم يرد لها ذكر سواء لدى ابن دقاق أو المقرئ ، مثل « سوق الشرب والبأسطية وسوق الحاجب ، وسوق الناضل ، وسوق مرجوش ، والخانكاه ، وتحت الربع والصايبه ... » وغيرها . وهو ما يعني أن كلا من ابن دقاق والمقرئ لم يقدم لنا إحصاء دقيقاً للأسواق من جهة كما أن التغيرات المكانية والنوعية التي طرأت على الأسواق بحكم العوامل الاقتصادية والسياسية جمعت من اختفاء بعض الأسواق القديمة وظهور أسواق جديدة أمراً يمكن تفسيره .

والواقع أن الأسواق في ذلك العصر عرفت نوعاً من التخصص في نوع البضائع التي يبيعها كل منها وهو ما يتفق مع طبيعة الحياة الاجتماعية في ذلك العصر ، إذ كان أفراد كل طائفة يسكنون حارة تعرف باسمهم كما يبدو من خلال مصادر تلك الفترة .

ويضيق بنا المقام عن محاولة تتبع كل تلك الأسواق ، ومن ثم فإننا سنكتفي بأن نقسمها إلى مجموعات رئيسية حسب نوعية الأسواق ، بمعنى وضع أسواق المواد الغذائية في مجموعة ، وأسواق الملابس ومستلزماتها في مجموعة ثانية ، بينما تدرج أسواق تجهيزات السفر في مجموعة ثالثة وهكذا ...<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ج ٤ ص ٢٢٤ ، ص ٢٠ ، ج ٣ ، ص ١٧٧ ، ص ١٧٨ وص ٢٧١

(٢) يعتمد الباحث بشكل أساسي - في هذا الجزء من البحث - على ما قدمه المقرئ في خطه ( ج ٢ ص ٩٣ / ص ١٠٦ ) من معلومات عن الأسواق ، ومن ثم فلن تكون هناك أشارات للمصادر الأهم إلا إذا كان مصدراً آخر غير الخطط .

والبداً بأسواق المواد الغذائية ، ويجدر بنا أن نلاحظ في هذا المقام أن تلك الأسواق كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد ، وهو أمر يتمنى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية ، بل أن بعض أسواق المواد الغذائية كانت تقام في مواقع العمل حيث يبنى جسر على النيل ، أو تشق ترعة ، أو يبنى مسجد أو مدرسة ، وفي المناسبات ذات الطابع الديني مثل موالد الأولياء ، فضلاً عن ميادين الحرب .

وكان « سوق باب الفتوح » الذي يرجع إلى أيام الدولة الأيوبية واحداً من أشهر تلك الأسواق فقد كان الناس يقصدونه . . . . من أقطار الأرض لشراء أنواع اللحمان الضأن والبقر ولشراء أصناف الخضروات . . ، كما اشتهر أيضاً سوق نخارة يرجوان الذي كان . . . . معوراً بالعدة الوافرة من يباعي اللحم الضأن السايخ ، ويباعي اللحم السميح ، ويباعي اللحم البقري ، وبه عدة كثيرة من الزبائن وكثير من الجبائين والحجازين واللبانين والطباخين ، والشوايين والمطارين والحضريين . . . . وكان بذلك السوق حانوت لا يباع فيه سوى حوائج البائدة من البقل والكراث والشمار والنمناح .

أما الطيور والدواجن فكانت تباع في سوق الدجاجين ، الذي كانت تباع به كميات كبيرة من الدجاج والأوز ، كما كانت تباع به طيور الزينة ، والمصافير التي كانت ألقاصها تعد بالآلاف ، وكان الناس يشترون المصافير لأطفالهم لكي يطلقوها حباً في عمل الخير ، وذلك لاستقدام بأن الطيور تسبح بحمد الله .

ويبدو أنه كان بالقاهرة سوق مركزي للفاكهة ، وهي « دار الفاكهة » ، أو « دار التفاح » ، التي كانت ترد إليها الفواكه التي تنتجها بساتين مصر على اختلاف أصنافها ... ومنها تنقل إلى سائر أسواق القاهرة ومصر وضواحيها<sup>(١)</sup> .

وتحتفل مصادر عصر المماليك بأسماء أسواق كثيرة مخصصة في بيع المواد الغذائية والماكولات مثل « سوق التعيشين » ، الذي كان عامراً بكل ما يحتاج إليه من ماكولات وغيرها يجدها الإنسان سواء نهراً أو ليلاً ، وخط بين القصرين ، الذي كان الباعة يقعدون فيه ، بأصناف الماكولات من اللحمان المتنوعة ، والحلاوات المصنعة والفاكهة وغيرها ...<sup>(٢)</sup> .

أما السوق الذي عرف باسم « سوق الحلاويين » ، فقد اكتسب اسمه من الحلوى المصنوعة من السكر ، وكان لهذا السوق مواسم يزدهر فيها مما ياتي بعض الضوء على جوانب الحياة الاجتماعية آنذاك ، ففي موسم شهر رجب ، ونصف شعبان وموسم عيد الفطر الذي كان الاستعداد يبدأ له من منتصف شهر رمضان ، كانت تصنع تماثيل من الحلوى على هيئة الحيوانات المختلفة ، وقد عرفت تلك التماثيل باسم العلاليق (مفرد ما علاقة) لأنها تعلق بخيوط على أبواب الحوانيت وكان وزن كل

---

(١) أنشئت « دار التفاح » ، بعد عام سنة ٧٤٠ هـ ، وقد بنيت حولها عدة حوانيت تباع بها الفاكهة التي كانت تترتب في شكل بديع وحولها الزهور ، وكان هناك سقف يصل ما بين تلك الدكاكين لحماية الفواكه من حر الشمس - أنظر ما كتبه تقي الدين المقرئ عن دار التفاح : الخطط ج ٢ ص ٩٣ ، السلوك ج ١ / ق ١ ص ١٨٤ ، وج ٢ / ق ص ٤٠٠ ) .

(٢) المقرئ الخطط ج ١ ص ٢٣٤ ، ج ٢ ص ٢٧ / ص ٢٨ .

منها يتراوح ما بين أربع رطل وعشرة أرطال ، يشتريها الناس لأطفالهم ، وفي هذه المواسم كانت أسواق القاهرة والأقاليم تمتلئ بهذا الصنف من الحلوى ، وهو ما يحدث الآن عندنا في المولد النبوي .

أما الأسواق التي تخصصت في بيع الملابس ولوازمها فنذكر منها « سوق الخلمين »<sup>(١)</sup> التي كانت تباع فيه ملابس أهل الدولة وغيرهم من الخلع والتشاريف ، وفي القرن التاسع الهجري ( ١٥ م ) كانت الثياب المخيطة ( الجاهزة ) تباع بذلك السوق ، وكان حتى بداية ذلك القرن « ... معمر الجانبين ... » ، ويقترّب من هذا السوق من حيث تخصصه « سوق الحوائصين » الذي كان في بداية أمره مخصصا لبيع حوائص الأجناد ( وهي المناطق - جمع منطقة - التي كان المماليك يترددونها حول أوساطهم ) ، ولستابع من خلال متابعة تطور ذلك السوق أن نلح مؤشراً هاماً على التدهور الاقتصادي الذي عاتته الدولة ، فقد آل أمر السوق بعد الالتزامات الاقتصادية للتالية إلى أن صارت معظم حوائثه تباع الطواق التي يلبسها للمسيان .

أما « سوق الشراشيين »<sup>(٢)</sup> فقد كانت تباع فيه الخلع التي يلبسها السلطان للأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم وكان بذلك السوق عدة تجار لشراء الخلع والتشاريف ويصمما لديوان الخاص السلطاني والأمراء .

---

(١) ذكر المقرئزي ( المخطط ج ٢ ص ١٠٣ ) أن كلمة خلمي - وجمعها خلمين - تعني تاجر الثياب الخلع أي الثياب المستعملة ، ولكن يبدو مما ذكره عن السوق أنه لم يكن كذلك .

(٢) كان السلطان إذا أمر أحداً من الأتراك إليه « الشربوش » ، وهو شيء يشبه التاج كأنه مثلث يجعله الرأس من غير حامة ... وقد بطل الشربوش في الدولة الجركسية سلازيد من المعلومات عن تطور زى المماليك انظر خطط المقرئزي ج ٢ ص ٩٧ / ص ٩٨ ، وماير ، الملابس المملوكية ص ١٠١ ومابعدها .

كما كان هناك سوق مخصص لبيع أبو الحياطة ، ولوازم الحياكة ، وقد عرفنا ذلك السوق ، سوق الأبارين ، (١) .

ولستطيع من خلال المعلومات التي أوردتها المقريري عن « سوق الجوخين » ، أن نتعرف على بعض التطورات التي لحقت بالحياة الاجتماعية في مصر آنذاك ، فقد كان ذلك السوق يبيع الجوخ المستورد من أوروبا ، والذي كان يستخدم في صناعة المقاعد والسيارات والسروج ، ولم يكن الناس يلبسون الجوخ إلا في الأيام المطيرة لكي يقيهم المطر ولا يعتبرونه من الملابس ، فقد كان الناس يرفعون عن الجوخ لأنه يستخدم في صناعة السروج ، ولكن تدهور الأحوال الاقتصادية والغلاء الذي شمل الثياب فيما شمل جعل المصريين يتخلون عن نظرتهم تلك ، وحاصر معظم الناس يرتدون الملابس المصنوعة من الجوخ ، فازدهر سوق الجوخين لإقبال الناس على الجوخ ، . . . واجتلبت الفرنج منه شيئا كثيرا لا توصف كثرت ، وعمل يمه بهذا السوق . . .

وعرفت تلك العصور الأسواق التي تخصصت في لوازم الجنود من الأسلحة ، ومعدات الركوب وما إلى ذلك ، فقد كان سوق السلاح — الذي أنشئ في عهد لدولة الأيوبية في خط بين القصيرين — محلا لبيع أدوات القتال من القسي والنشاب والزديات (٢) . . . وغيرها من آلات السلاح ، ويتصل بذلك السوق ويقرب منه « سوق المهامزين » ، الذي كان معدا لبيع المهاميز المستخدمة في الركوب ، ورغم اسم السوق فإنه لم يكن متخصصا تماما فقد كانت تباع فيه الدوى ، والطرف التي

---

(١) المقريري الخطوط ج ٢ — ٣٤

(٢) نوع من الدروع الواقية كانت تلبس كالقمصان ، وكان يصنع من حلقات وسلاسل من المعدن — أنظر ماير الملابس المملوكية ص ٦٦ — ٦٧

فيها الذهب والفضة .. مثل سكاكين الاقلام ، وكان « سوق للجميعين » الذي تباع فيه أدريات اللحم وغيرها من لوازم الدواب الجلدية ، مجاورا لسوق المهامزين وكان به عدة طلائين وصناع الكفت ( التطعيم بالمعادن ) كما وجد به عدد كبير من صناع السروج ولوازمها (١) .

وفي عصر المماليك كان بالقاهرة عدد من الأسواق التي تخصصت في بيع لوازم السفر مثل « سوق المرحلين » الذي كان سوقا ضخما لدرجة أنه « لو أراد الانسان تجهيز مائة رجل وأكثر في يوم لما شق عليه وجود ما يطلبه من ذلك لكثرة ذلك عند التجار في الحوانيت بهذا السوق وفي المخازن ، وكان هذا السوق يزدهر أيام مواسم الحج ، ويمثله في ذلك « سوق الحمايريين » الذي كانت تباع فيه الحماير التي يسافر فيها إلى الحجاز وبيت المقدس ، وفي مرحلة لاحقة نشأ سوقان آخران لبيع الحماير أحدهما بسوق جامع أحمد بن طولون ، والثاني « سوق الخميميين » ويبدو ان تجار ذلك السوق لم يكونوا مهتمين بربائتهم على اعتبار أن الانسان لا يطرق ذلك السوق سوى مرة واحدة في العمر ، ومن ثم فإنهم كانوا « .. لا يراحمون بائعا ولا مشتريا .. » .

وفضلا عن الأسواق التي ذكرناها آنفا كانت هناك عدة أسواق تباع فيها حاجات الناس في حياتهم اليومية مثل « سوق الصناديقين » الذي كانت تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة وغيرها من المصنوعات الخشبية التي كان المصريون يستخدمونها في منازلهم .

---

(١) انظر خطط المقرئى ج ٩٦ / ٩٧ حيث ذكر معلومات مفيدة عن تطور صناعة السروج في عصر المماليك .



أما سوق العنبرين ، الذى أنشأه السلطان المنصور قلاوون مكان مسجد  
« حبس المعونة » ، وفاء لنذر كان قد قطعه على نفسه ، فقد لقي رواجا هائلا في  
بداية أمره إذ كان المصريون على اختلاف طبقاتهم مولعين بالعنبر ، ولكن الغش  
صرف طريقة إلى العنبر في أخريات القرن الثامن الهجرى ( ١٤ م ) حتى أصبح  
اسما لا معنى شيئا .

وكان سوق الشعاعين ، — من الأسواق القديمة في القاهرة ، أنشئ أيام  
الدولة الفاطمية وكان يعرف آنذاك باسم « سوق القماحين » ، والواقع أن أخبار  
هذا السوق كما أوردتها المقرئى ، تلتى كثيراً من الضوء على جوانب الحياة  
الاجتماعية في مصر تلك الفترة ، فقد عاصر مؤرخنا هذا السوق وحوادثه عامرة  
بالشموع الموكية ، والفانوسية ، والطوافات وكانت حوانيت السوق تظل مفتوحة  
حتى منتصف الليل ، وتجلس بها بقايا يقال لهم « زعيرات الشعاعين » ، عرفن بزيهن  
المميز وهو للامارات الطرح ، والسروايل الحمراء في أرجلهن . أما موسم ازدهار  
السوق فقد كان في شهر رمضان وفي غطاس النصارى ، إذ كانت الفوانيس تعلق  
على حوانيت السوق ... فتصير رؤيته في الليل من أنزه الأشياء ... ، وفي هذه  
المواسم كانت تباع كميات كبيرة من الشموع الموكية التى كانت الواحدة منهن تصل  
في وزنها إلى عشرة أرتال ، وكانت الشموع تباع وتؤجر لاسيما الشموع الضخمة  
التي كان وزن أحدها يصل إلى قنطار فأكثر وتعمل على عجلات ، وذلك من أجل  
خروج الصبيان لصلاة التراويح في موكب ... يعجز البليغ عن حكاية  
وصفه ... .

ونخرج من هذا الوصف بعدة ملاحظات قيمة عن الحياة الاجتماعية  
والاقتصادية ، فإن الاهتمام بموكب صلاة التراويح في شهر رمضان كان يدفع الناس

إلى شراء أو استئجار تلك الشموع الضخمة ، ولا يغيب عن الملاحظة أن صناعة الشموع تقدمت كثيراً في ذلك العصر . ومن ناحية أخرى فإن التدهور الاقتصادي الذى اشتدت وطأته على البلاد ابتداء من القرن التاسع الهجرى ( ق ١٥ م ) ترك أثره واضحاً على مثل تلك العادات الاجتماعية ، فقل الأقبال على شراء الشموع حتى انتهى أمر السوق إلى خمسة حوانيت فقط في منتصف القرن التاسع الهجرى .

وفصلاً عن الأسواق السابق ذكرها فإن مصر قد عرفت في تلك الفترة أسواقاً كانت مخصصة لبيع الحيوانات مثل الخيل والبغال والخيول والأغنام<sup>(١)</sup> .

بعد هذا العرض لبعض الأسواق يحسن بناء أن لسوق بعض الملاحظات حول هذه الأسواق — كما يحسن بنا أن نقرر أننا لم نقصد أحصاء هذه الأسواق ، بل كان الهدف هو محاولة الكشف عن نوعيات بعض تلك الأسواق ، وطبيعة أسواق ذلك العصر .

١ — وأولى هذه الملاحظات تلخص في أن كثيراً من أسواق ذلك العصر كانت أسماءها تتغير مع مرور الزمن أما بسبب تغير نشاطها أو بسبب سكنى بعض أصحاب الحرف الأخرى في السوق ، مثال ذلك « سوق الكوايين » الذى كان اسمه « سوق الشرايين » حتى سكنه بعض يبايعى الشواء في أوائل القرن الثامن الهجرى ( ١٤ م ) ثم أصبح يسمى « سوق الغرابيين » في القرن التاسع الهجرى

---

(١) ابن دقاق . الاتصار ج ٤ ص ١٥ ، المقرئى السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٧١

( ١٥ م ) حيث كانت تمنع مناخل الدقيق والغرايل وتباع هناك فضلاً عن بيع الجبن المستورد من بلاد الشام . كذلك تغير اسم « سوق الخراطين » الذي كان يعرف باسم « عتبة الصباغين » وأصبح يعرف في القرن التاسع الهجري باسم « سوق القشاشين » ، وهنا تجب الإشارة إلى حقيقة مؤداها أن التدهور الاقتصادي قلل من عدد الأسواق من ناحية ، كما سبب انكماش مساحاتها وعدم تخصصها من ناحية أخرى .

٢ — وبلغت انتباهنا أيضاً في هذا الشأن أن بعض الأسواق كانت تنشأ في بعض الأحيان لكي يسكن بها بعض أصحاب الحرف المنقولين من أحد الأسواق ، ولسوق مثلاً عل ذلك « سوق الآخفافين » الذي أنشأه الأمير ( يونس النوروزي ) دودار الملك الظاهر برقوق أواخر القرن الثامن الهجري ( ١٤ م ) لتباع فيه خفاف النساء ونماهن ونقل إليه الآخفافين الذين كانوا يسكنون خط الحريريين والزجاجين .

٣ — ورغم وجود الأسواق المتخصصة فقد عرفت مصر آنذاك الأسواق الخافلة الجامعة لكل أنواع البضائع ، فقد ذكر المقرري أن « القصبة » هي أعظم أسواق مصر ، فقد كانت عامرة بالخوانيت المكتظة بأنواع المآكل والمشروبات والامتنعة التي .. يعجز العاد عن حصر ما فيها من الأنواع ، أما « سوق حارة برجوان » فقد كان سوقاً عامراً إذ كان سكان هذه المنطقة يستقنون بهذا السوق عن الخروج من حاراتهم ، كما كان ممكناً شراء كل ما يلزم الإنسان من هذا السوق الذي كان يظل مفتوحاً حتى ساعة متأخرة من الليل ، ويأتي « سوق باب الفتوح » ليقدم لنا مثالا ثالثاً على الأسواق الكبيرة الجامعة .

٤ — ومن الأمور الهامة التي يجب الإشارة إليها في إطار ملاحظتنا هن  
الاسواق ، أنها لم تكن دائماً تحمل أسماء مشتقة من نوع النشاط الذي يمارسه السوق  
إذ أننا نجد في مصادر ذلك العصر إشارات لبعض الاسواق التي اتخذت أسماءها  
من أسماء المكان الذي أقيمت فيه ، مثل سوق جامع ابن طولون ، وسوق  
الحانكاه<sup>(١)</sup> وسوق حارة برجوان وسوق باب الفتوح... وغيرها ، كما كان لبعض  
الاسواق أسماء مشتقة من أسماء بعض الجماعات التي سكنت مصر ، مثل سوقة  
الراقين ، « سوقة المغاربة » ، « سوقة اليهود » ، التي ذكر ابن دقاق أنها  
صارَت غريبة في زمانه<sup>(٢)</sup> وحملت بعض الاسواق أسماء أشخاص مثل « سوقة  
معتوق » ، « سوقة ابن العجمية » ، « سوق وردان » ، التي ذكرها ابن دقان ضمن  
أسواق الفسطاط<sup>(٣)</sup> . وكانت لبعض الاسواق في ذلك العصر أسماء طريفة مثل  
« سوق البراشيث » ، « سوق لحاف »<sup>(٤)</sup> ، ومثل « سوق المياطين »<sup>(٥)</sup> .

(١) ابن أبياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٢٣

(٢) تنسب ( سوقة الراقين ) إلى العراقيين الذين سيرهم زياد بن أبيه من  
العراق — أنظر ابن دقاق . الانتصار ج ٤ ص ٦٤ ولم يشر ابن دقاق إلى تاريخ  
خراب سوقة اليهود ، كما أنه لم يخبرنا هل تمهد غيرها أم لا ( ج ٤ / ص ٢٢ ) .

(٣) ابن دقاق ج ٤ ص ١٤ ، ص ٢٢ / ٢٤

(٤) المصدر السابق نفس الجزء ص ٢٢ / ص ٢٣ .

(٥) ذكر المقرئ في الخطط ( ج ٢ ص ١٠٦ ) أن سبب هذا الاسم يرجع  
إلى أن عبد الوهاب النشو ناظر الخُص السلطان أيام السلطان الناصر محمد  
ابن قلاوون طرح على تجار هذا السوق كمية من عمل القصب ( عرف هذا بنظام  
طرح البضائع أي فرض بضائع على التجار ، وبأثمان يحددها مثل الدولة بغرض النظر  
هن قيمة البضائع الحقيقية ) وكانت أسعار العمل باهظة فوقف التجار للسلطان  
وعيطوا حتى أعفاهم من ذلك ، وسمى السوق من ساعته باسم « سوق المياطين »  
وكانت كلمة ( عياط ) في ذلك الوقت تعني الصباح عند المصريين .

وكانت بعض الأسواق تنشأ في الأماكن التي يسكن بها الأسرى الأجانب الذين كان بعض السلاطين يستخدمونهم في الأعمال العمرانية والإنشاءات ، فقد كان سوق خزانة البنود خاصاً بسكن أسرى الفرنج خاصة الأرمن الذين جلبهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون للعمل في عمائره ، وقد هدمت خزانة البنود ضمن حملة من الحملات الأخلاقية التي كثيراً ما تكررت في ذلك العصر لمهاجمة أوكار الفساد<sup>(١)</sup> .

وثمة حقيقة هامة فيما يتعلق بنظام الأسواق وتخطيطها في عصر المماليك ، فقد كانت الأسواق تقام في أماكن يراعى فيها أن يكون السوق متعدد المتأفد والمسالك من أجل الدخول إلى الأسواق والخروج منها ، وهو ما يبدو واضحاً في كلام كل من « ابن دقاق » ، « وتقي الدين المقرئ » ، كما يتضح أيضاً أن أسواق ذلك العصر كان لها مخازن خاصة بها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أنشئت خزانة البنود في العصر الفاطمي ، وتمولت في العصر الأيوبي إلى سجن للأمراء ، وظلت كذلك في عصر المماليك حتى سلطنة « الناصر محمد بن قلاوون » ، الذي كان مهتماً بالعمارة والبناء ، وجلب لهذا الغرض كثيراً من أسرى الفرنج لا سيما الأرمن وأسكن بعضهم في قلعة الجبل ثم أسكنهم في « خزانة البنود » بعد ما توقف استخدامها كسجن ، وبمرور الوقت تكاثرت عدد الأرمن ، وتجاهروا بأمور الفساد التي أثارت حنق معاصريهم مثل بيع الخمر ولحم الخنزير علناً ، كما أداروا أماكن الدعارة ... حتى أن المرأة إذا تركت أهلها أو زوجها ، أو الجارية إذا تركت مالها ، أو الشاب إذا ترك أباه ، ودخل هذا الأرمن بخزانة البنود لا يقدر أحد أن يأخذ منهم ، ولو كان من كان ... أنظر المقرئ الخطاط ج ١ ص ٤٢٣ / ص ٤٢٤ ، السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٤٠ / ص ٦٤١ .

(٢) أنظر ما جاء عن « سوق المرحلين » في خطط المقرئ ج ٢ ص ٦٤ .

( ٢ م — الأسواق في عصر المماليك ) .

والملاحظ أيضاً أن الأسواق في عصر المماليك ، كانت تدخل ضمن  
الاحتياجات التي كان السلطان يقطعها لأمره المماليك ، وليسوق دليلاً على ذلك ما  
ذكره المؤرخ تقي الدين المقرئ من أن سوق الخيل والجمل والخير... أضيفت  
إلى الدولة ... ، بمعنى أنها أصبحت من بين موارد الدولة ، ومن أملاكها ، وقد  
عوض مقطوعها بأرض غيرها في إقليم الفيوم<sup>(١)</sup> .

وقد عرفت الأسواق آنذاك نظام الصيارف ، فقد كان الصيارف يجلسون في  
حوائطهم على باب سوق السلاح طيلة النهار ، ويبدون أن يروا ذلك السوق كان  
يستبدلون العملات لدى أولئك الصيارفة حتى يسهل تعاملهم في هذا  
السوق<sup>(٢)</sup> .

عرفت أسواق مصر آنذاك الباعة الجائلين الذين كانوا يقرشون أرض السوق  
بيضايتهم وقد عرفتهم مصادر ذلك العصر باسم « أبواب المقاعد » الذين كانوا  
يبيعون مختلف البضائع من السأكولات ، والمشروبات حتى الخواتم والأشاور  
وريشة النساء .

في سوق السلاح كان أولئك الباعة يقرشون أرض السوق أمام حوائط  
بيع السلاح ، وحوائط الصيارفة لبيع بضائعهم ، ويشعلون المشاعل إذا أقبل الليل

---

(١) المقرئ السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٢٧١

(٢) المقرئ الخطوط ج ٢ ص ٩٦

وكان الناس يتخذون هذا السوق في الليل مكانا للنزهة . أما في سوق القصبه :  
كان الباعة الجائلون يجلسون . . . بأطباق الخبز وأصناف المعاش ، (١) .

ووجد في عصر المماليك سوق يأكله لهذا النوع من الباعة الجائلين ، وهو  
سوق القنيصات ، الذي كان الباعة يجلسون فيه تجاه القبة المنصورية هل تنفوت  
وضعت فوقها أفصاص صغار ( قنيصات ) من الحديد ، شبك فيها الطوائف من  
... الخواتم والفصوص ، وأساور النسيان ، وخلاخيلهن ، وغير ذلك ... ،  
وكان أولئك الباعة يستأجرون الأرض التي يجلسون عليها من مباشر المارستان  
المنصوري الذي كان السوق من أوقافه ؛ وهو ما يوضح لنا أن الأرض التي كان  
ينترشها الباعة الجائلون في الأسواق كانت تؤجر لهم مثل الخوايت تماما . وفي  
مرحلة لاحقة بنى مباشر المارستان المنصوري خيمة كبيرة لكي تظل أصحاب  
مقاعد الأفصاص ، وقد نقل ذلك السوق سنة ٨٣٣ هـ إلى قيسارية جديدة أُنشئت  
بالقرب من الصائفة .

ويبدو من كلام المقرئى أن المنافسة بين أولئك الباعة الجائلين من جهة  
وأصحاب الخوايت من جهة أخرى كانت تشتعل لدرجة تتطلب تدخل الدولة  
من آن لآخر . . . كل قليل يتعرض لهم الحكام لمنعهم (أرباب المقاعد) وإقامتهم  
من الأسواق لما يحصل منهم من تضيق الشوارع وقلة بيع أرباب الخوايت (٢) .  
وكان هناك نوع آخر من الباعة الجائلين في أسواق مصر في عصر المماليك ،

---

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٩٣ / ٩٥

(٢) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٩٣ / ٩٥ .

يفدون من المناطق الريفية المتاخمة للمدن من أجل بيع منتجاتهم في أسواقها والعودة إلى قراهم<sup>(١)</sup>.

ولستطيع من خلال مصادر عصر المماليك التاريخية أن نلاحظ أن المدن المصرية كلها كانت لها أسواق خاصة بها ، وكان لبعض تلك المدن ، عدة أسواق مثل مدينة أسيوط وأسنا ودمياط ، والمحلة التي قال عنها ابن دقاق... قصبة إليم الغربية من الديار المصرية... والمنصورة وسنهور ، وقلوب التي ذكر أنها كانت تمتد أسواق القاهرة بمعظم حاجاتها من الفواكه ، والألبان ومنتجاتها<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد هذا الكلام ما ذكره الرحالة ابن بطوطة الذي زار مصر في عصر المماليك من أن المسافرين على صفحة نهر النيل لا يحتاج إلى التزود بالماون من طعام أو غيره... لأنه مهما أراد النزول للشاطئ سيجد سوقاً يشتري منه ما يريد كما يجد مكاناً يتوضأ ، ويؤدي الصلاة ، والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى مصر ، ومن

---

(١) ذكر ابن أبياس ( بدائع الزهور ج ٣ ص ١٢٦ ) قصة فلاح قدم من قريته القريبة من القاهرة لبيع بعض البيض في أسواق القاهرة ، فقابله أحد الأمراء في الحريق وأشتري منه البيض ودفع ديناراً لكل بيضة ، كما ذكر نفس المؤرخ في ترجمة لأحد معاصريه ( بدائع الزهور ج ٥ ص ٦٧ ) أنه كان فلاحاً يبيع الحام والطرح في الأسواق على ظهر حماره ، وهو ما يعطينا صورة لماذج الباعة الجائلين في أسواق مصر في عصر المماليك .

(٢) ابن دقاق : الانتصار ج ٥ ص ٢٥ - ٢٦ ، ص ٣٠ ، ص ٤٧ - ٤٨ ،

٧١ ، ٨١ / ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠١ .



مصر إلى مدينة أسوان من الصعيد <sup>(١)</sup> وهو ما يؤكد أيضاً كلام المقرئ من بلاد الوجه البحرى <sup>(٢)</sup> .

ومن الطبيعي أن تنشأ الأسواق بمرار التجمعات السكانية ، ولكن يبدو أن بعض تلك الأسواق لم تكن أسواقاً دائمة ، وإنما كانت تقام بصفة دورية في يوم معين من أيام الأسبوع ، فقد كان للهيئة في كل يوم أحد سوق عظيم . . . . . يهيء إليه من النواحي أصناف كثيرة جداً ، ويجتمع فيه خلق عظيم . . . . . <sup>(٣)</sup> . وهذا النوع من الأسواق الدورية مازال معروفاً في الريف المصرى حتى أيامنا هذه .

الواقع أن أسواق الأقاليم تشابهت مع أسواق العاصمة من حيث نظامها <sup>(٤)</sup> ، وإن كنا نعتقد أن بعض الأسواق التي وجدت بالقاهرة لم يكن لها نظائر في مدن الأقاليم ، مثل سوق السلاح والمهاجرين .

وبخلاف أسواق القاهرة ، وأسواق الأقاليم ، عرفت مصر أيام المماليك نوعاً من الأسواق التي كانت تقام بصفة مؤقتة في مواقع تجمعات الناس حول مناسبة بعينها ، سواء في مواقع العمل من أجل بناء جسر على نهر النيل ، أو شق ترعة أو بناء جامع أو مدرسة ، أو في الاحتفالات الدينية للطابع مثل الموالد ، أو في ميادين الحروب .

---

(١) رحلة ابن بطوطة ص ٦٦ / ص ٦٧ .

(٢) المقرئ : الخطط ج ١ ص ١٦٢ .

(٣) نفس المصدر والجزء ص ٢٠٥ .

(٤) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ٨٦ / ص ٨٨ .

ولدينا هذه أمثلة من الأسواق المؤقتة التي تحدثنا مصادر ذلك العصر عنها ،  
لأبيدنا ابن أبياس عن السوق الموقرة الذي أقيم بمناسبة الاحتفال بولادة أحد  
الاولياء ، فيقول في حوادث سنة ٩١٧ هـ . . . . كانت ليلة سيدى إسماعيل الإنباني  
ببولاق . . . وصنعوا هناك سوقاً بدكاكين مبنية ، ونقلوا إليه مع سائر البضائع  
الفاخرة . . . ، ويقول في حوادث سنة ٩٢٠ هـ . . . كان في الرمل سوق حافل  
بدكاكين مبنية ؛ ونقلوا إليها أغلر البضائع<sup>(١)</sup> ، ويبدو من هذه العبارة أن دكاكين  
السوق كانت تبنى وربما كانت تظل خارية حتى موعد الاحتفال بالمولد فيقتلون  
إليها البضائع .

أما الأسواق التي كانت تقام في مواقع العمل فإن لدينا مثالا عليها فيما ذكره  
المقريزى في حوادث سنة ٧٢٣ هـ بعد إغراق فيضان النيل بعض الأراضي ، وبدأت  
الاستعدادات لبناء حسر لمنع مياه الفيضان ، وفي موقع العمل نصبت الأسواق  
وأستمر العمل قائماً مدة عشرين يوماً<sup>(٢)</sup> . وتكرر الأمر سنة ٨١٨ هـ حين خرجت  
طوائف المصريين إلى موقع العمل لبناء أحد الجسور ومعهم الطبول والزمور ،  
وعملت المأكولات ونصبت الأسواق في مواقع العمل<sup>(٣)</sup> .

كانت أسواق مصر في عصر المماليك تخضع لرقابة الدولة ، وتمثلت سلطة الدولة  
على الأسواق في عدة أمور منها الموظفين المسئولين عن مراقبة الأسواق ، والضرائب،  
وتنظيم الأسواق وتخطيطها .

---

(١) ابن أبياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢١٤ ، ص ٢٧٥ .

(٢) المقريزى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٥١ .

(٣) أبو المحاسن النجوم الزاهرة : ج ١٤ ص ٢٦ .

وكان على أرباب كل صناعة عريف ، ويرجع نظام عرفاء الأسواق إلى العصر الفاطمي ، إذ كان أولئك العرفاء هم الواسطة بين الدولة من ناحية ، وأرباب البضائع ، من ناحية أخرى . وكان أولئك العرفاء خاضعين مباشرة للمحتسب الذي كان « ٠٠٠ يقبل قولهم فيما يذكرونه »<sup>(١)</sup> . وقد استمر نظام العرفاء في عصر المماليك إذ يذكر المؤرخ أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ألغى سنة ٧١٠ هـ ضريبة كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق<sup>(٢)</sup> واستطيع أن نستنتج من خلال صحت مصادر ذلك العصر عن تلك الوظيفة أن عرفاء الأسواق فقدوا أهميتهم بمرور الوقت .

وذكر القلقشندي<sup>(٣)</sup> ، وظيفة أخرى هي « نظر دار الضيافة والأسواق » ، ويقض من كلامه أن صاحب هذه الوظيفة لم تكن له سلطة الإشراف على كل الأسواق ، بل كان مسئولاً عن الأسواق التابعة للدولة ، ولم يكن مسئولاً عن هذه بشكل مباشر وإنما كان يشرف على إيرادات الأسواق التابعة للدولة ، ووجود إنفاقها ، وكانت الأسواق التي لا تتبع الدولة تدخل أما ضمن الإقطاعات وأما ضمن أوقاف المدارس والمساجد والمارستان كما أوضحنا من قبل ، وعلى كل حال فقد أورد لنا المقرئزي أسماء بعض الأشخاص الذين تولوا هذه الوظيفة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المقرئزي : اغاثة الأمة : ص ٢٨

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٤٤ — ٤٦

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٢ .

(٤) يذكر المقرئزي في حوادث سنة ٧٨٠ هـ أن « علم الدين بن خنم » استقر في نظر الأسواق ( السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٤٤ ) ثم يذكر في حوادث العام التالي أنه خلع واستقر بدلي منسبه « معين الدين الدمايني السكندري » ( السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٧١ ) ، كما يذكر في حوادث سنة ٧٨٣ هـ أن ابن مكانس استقر في نظر الأسواق ( السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٤٦٤ )

أما الموظف الذى كثيراً ما أربط اسمه بالأسواق فى عصر الماليك فهو المحتسب ، وهو الموظف صاحب الإشراف الفعلى على الأسواق آنذاك ، وكانت وظيفة الحسبة من الوظائف الجالية فى ذلك العصر ، فقد كانت تأبى فى المرتبة الخامسة بين الوظائف المدنية ، ولم يكن يتولاها فى أوائل عصر الماليك إلا وجوه الناس وأعيانهم . . . لأنها خدمة دينية <sup>(١)</sup> . . . وكانت هناك ثلاث مناصب للحسبة فى مصر حينئذ ، حسبة القاهرة ، وحسبة القسطنطينية ، وحسبة الإسكندرية وكان محتسب القاهرة هو أعلى الثلاثة قدراً إذ كان يحضر المواقب السلطانية فضلاً عن الجلوس مع السلطان بدار العدل <sup>(٢)</sup> وكان نفوذه يشمل القاهرة وكل الوجه البحرى فيما عدا الإسكندرية ،

---

(١) المحتسب : هو من نصبه الإمام أو نائبه للنظر فى أحوال الرعية والكشف عن أمورهم وأحوالهم ، بشرط أن يسكون حراً بالغاً عاملاً عدلاً ( أنظر : ابن الأثير : معالم القرية فى أحكام الحسبة ص ٧ ) . وكان من واجباته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحدث فى أمر المكائيل والموازين ونحوهما ، وأول من قام بهذا العمل الخليفة عمر بن الخطاب وكانت الحسبة تضاف إلى الشرطة أحياناً فى العصر الفاطمى — ( أنظر القلشندي صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٥١ / ٤٥٢ ) وأنظر أيضاً : السبكي معيد النعم ومبيد النعم ص ٩٢ ولدينا وثيقة من العصر الأيوبي تنص على منها مهام المحتسب فى ذلك العصر ، ولا تمتد إليها أختلت كثيراً عنها فى عصر الماليك ، وهذه الوثيقة عبارة عن نسخة تقليد بولاية الحسبة من إنشاء الوزير ضياء الدين بن الأثير — أنظر القلشندي صبح الأعشى ج ١١ ص ٦٨ / ص ٦٩ ) .

(٢) كانت العادة أن يجلس سلاطين الماليك بدار العدل صباح كل اثنين وخميس طوال العام ما عدا شهر رمضان ، وذلك للنظر فى غشايا الناس وتظلماتهم ، وكان هناك « بروتوكول » للجلوس بهذه الدار ، إذ كان قاضى القضاة الشافعى — وهو أكبر قضاة القضاة — يجلس عن يمين السلطان يليه القاضى الحنفى فالمالكى ثم الحنبلى الذى يليه وكيل بيت المال ثم محتسب القاهرة ، وقد تغير هذا النظام بعد عصر الناصر محمد بن قلاوون ، حين أصبح الشافعى يليه المالكى ثم قاضى المعسكر — =

بينما كان محتسب القساط أن يشرف على القسقاط وكل بلاد الوجه القبلى ، وكان أدنى مرتبة من محتسب القاهرة ، وهو ما ينطبق أيضاً على محتسب الإسكندرية . وفي بعض الأحيان — لاسيما في أواخر عصر المماليك — أصبح طبيعياً أن يجمع شخص واحد بين حسبة القاهرة وحسبة القسقاط (١) .

وفي عصر المماليك خضعت وظيفة المحتسب لبعض التطورات سواء من حيث مكانة الوظيفة أو نوعية الأشخاص الذين يتولونها ، فقد صار ممكناً أن يتولى المماليك أمر الحسبة وهو مالم يكن مألوفاً في بداية ذلك العصر (٢) . كما صار مألوفاً أن يجمع شخص واحد بين الحسبة وغيرها من وظائف الدولة ، ويلخص ابن اياس التطورات التي لحقت بهذه الوظيفة في قوله : « . . . كانت الحسبة والولاية في قديم الزمان من أقل الوظائف ، ووليها جماعة كثيرة من أبناء الناس والفتهاء ، ولكن عظم أمر هاتينوظيفتين في هذا الزمان إلى الغاية ، وصارتا من أجل الوظائف ، وهذه الأموال العظيمة التي سعى بها هؤلاء ما يستخلصونها إلا من

---

== فمحتسب القاهرة يماسون على زين الساطان — ألفارنامه قيرى : الحدود ج ٢ ص ٢٠٧ / ص ٢٤٩ .

(١) المقرئى : السلوك : ج ٤ / ق ٢ ص ٥٦٥ ، ص ٨٢٠ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٢٤٩ .

(٢) يذكر أبو المحاسن بن قيرى في حوادث سنة ٨٦٥ هـ أن « تم من نخشبای ، المعروف بـ برصاص ، تولي الحسبة ، فكان أول تركي ولي الحسبة بالبذل ، وهو ما يوضح كيف أصبحت الرشوة سبيلاً لتولي هذه الوظيفة » . ولم تسمح ذلك قبل تاريخه لا قديماً ولا حديثاً . . . — ألفار النجوم الزهرة : ج ١٩ ص ١٥٣ .

أضلاع المسادين والأمركة<sup>(١)</sup> ، وهو ما يؤكد غيره من المؤرخين مثل السخاوى الذى ينفهم من كلامه فى حوادث سنة ٨٥٢ هـ أن الرشوة أصبحت السبيل إلى تولي تلك الوظيفة<sup>(٢)</sup> .

وبما فى هذا المقام أن نسلط الضوء على دلالة المحتسب بالأسواق ، فقد كان مسؤولاً عنها من جميع النواحي الممجة والسمرية ، والكشف عن الغش والسرقة فى المرازين والمكايل وغيرها ، فقد كان يقين على جميع الباعة الحضور إلى دار العيار<sup>(٣)</sup> ، بموازينهم ومكاييلهم وصنجمهم وتحريرها بواسطة المحتسب ، وكانت الموازين أو الأكيال غير المضبوطة تصدر ويلزم صاحبها بشراء غيرها من دار العيار ، إلا أن ذلك لم يعد يلزم فيما بعد حين خفت صرامة الرقابة ، فأصبح على صاحب الميزان أو المكيايل غير المضبوط أن يقوم بإصلاحه فقط .

وكان للمحتسب أعوان يطوفون بالأسواق فيما يشبه الحملات التفتيشية ، للكشف من نظافة القدور والأواني التى تباع فيها الأطعمة ، ومراعاة عدم غش البضائع ، ومصادرة وإعدام البضائع الفاسدة ، وتحفل مصادر ذلك العصر بالأمثلة الدالة على مهام المحتسب وعلاقته بالأسواق ، ويضيق بنا المقام عن تتبع الكثير من الأمثلة ، ومن ثم فإننا لسوق بعضها لكشف مهام المحتسب ، ففي سنة ٧٤٢ هـ ، ضبط أحد نهار الطيور المحفوظة بالتليح ( وقد عرف أولئك التجار آنذاك باسم البرادية ،

(١) ابن ياس : بدائع الزهور ج ٢ ص ١٦٥ ، ص ٢٣٣ ، ج ٥ ص ٢٧ .

(٢) السخاوى : الثبر المسبوك : ص ٢٦١ .

(٣) دار العيار : هى الدار التى كانت المرازين والصنجم والأكيال تضبط فيها وفقاً لأمثلة قياسية كانت بها ، ولم يكن مسموحاً بأن تباع الموازين والأكيال المستخدمة فى أسواق البلاد إلا فى هذه الدار — أنظر : خطط المقربرى ج ١ ص ٤٦٢ / ص ٤٦٣ .

ومفردها (واردى) وهو يخفى كميات كبيرة من العيور الفاسدة ، وأدبه المحتسب وشهره ، كما أهدمت الكمية المضبوطة (١) مما يوضح أن الرقابة الصحية كانت بالفعل لإحدى مهام المحتسب .

ويمكن لنا أن نتعرف على المدى الذى كان يمكن أن تصل إليه سلطة المحتسب فى ظل السلاطين الأقوياء وبمساندتهم ، فقد حدث أثناء إحدى الازمات الاقتصادية فى عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن اختفى الخبز ، فغتم المحتسب على شون الأمراء ، وأخرج لهم حاجتهم من القمح ، وأمر بأن يباع القمح فى حضوره من الشون بالسعر الذى حدده ، وصار يركب يوماً إلى إحدى الشون ، ويبيع منها إلى الطحّانين ، وحين بلغه أن بعض مماسرة الأمراء باعوا بسعر أعلى مما حدده ضربهم بالمقارح وأبده السلطان فى ذلك . . . فلم يتجاسر أحد بعدها من الأمراء أن يفتح شوته إلا بأمر المحتسب (٢) . . . وتبدو أهمية المحتسب فى حقيقة أن السلطان المؤيد شيخ ، تولى الحسبة بنفسه سنة ٨١٨ هـ لمواجهة ارتفاع الأسعار (٣) .

وإذا كان المحتسب حازماً فإنه كان يلقى رضا الناس عنه ، وترجيهم به بحكم نجاحه فى السيطرة على الأسواق وهو ما حدث سنة ٧٧٨ هـ على سبيل المثال فقد كاد الناس يحملون المحتسب وهو راكب بغلته ، وصبوا عليه كثيراً من ماء الورد ،

---

(١) المقرئى ج ٢ / ق ٣ ص ٦١٣ المخطوط ج ٢ ص ٩٦ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٢ / ق ٢ ص ٢٩١ / ص ٢٩٦ .

(٣) العيني : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ص ٣٤١ ص ٣٤٢ . (طو وزارة

الثقافة سنة ١٩٦٧ م) .

كما أشعلوا له الشموع والقناديل في شوارع القاهرة وطرقها ... ووقفت له  
المخاض ترفه إذا مر بها<sup>(١)</sup> .

وهناك أمثلة تدل على أن بعض من تولوا وظيفة الحسبة لم يكونوا على مستوى  
الشروط والمواصفات الواجب توافرها في المحتسب ، ومن ثم خذت قبة الدولة  
على الأسواق ، وتلاعب الباعة بالأسعار ، فأصبح المحتسب بالتالى عرضة للتحقير  
والامتهان في أحيان كثيرة وتبدى ذلك بوضوح أكثر في العهد الثانى من  
عصر المماليك .

وفي بعض الأحيان كان الأمراء المتنافسون يحاولون استئالة جمادير العامة إلى  
جانهم ، ويكون المحتسب هو كبش القداء ، فقد حدث سنة ٧٨٢ هـ ، وأثناء  
احتدام الصراع على السلطة بين كل من الأميرين برقوق وبركة أن نودى  
... يا عوام إذا كنتم راضين بمحتسب القاهرة ومصر وإلا عز لناها ... ، وتم  
عزلهما بالفعل<sup>(٢)</sup> .

وكثيراً ما تعرض المحتسب لفضب العامة بسبب سوء سياسته في الأسواق من  
ناحية ، وبسبب انعدام هيئته من ناحية أخرى ففي سنة ٧٧٦ هـ حارل المحتسب  
تسمير الخبز ، فسكانت النتيجة أنه تعذر الحصول عليه في الأسواق مما جعل العامة  
يهاجرونه مراراً فاخفق في إنزاله خوفاً على نفسه<sup>(٣)</sup> . وتعرض المحتسب في عام ٨٤٨ هـ  
لهجوم العبيد الذين كادوا أن يفتكروا به في أركان الفساد في بولاق لولا أن  
سارع بالحرب .

---

(١) المقريزى : السلوك ج ٣/ق ١ ص ٢٣٩ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق : نفس الجزء ص ٢٨٥ .

(٣) المصدر السابق : نفس الجزء ص ٢٩٥ .



وتقدم لنا المصادر نماذج لبعض الشخصيات التي وليت الحسبة دون أن تكون أهلاً لها ، مما زاد في تدهور هيئة المحتسب ، ففي سنة ٧٧٨ هـ خلع على « جمال الدين محمود العجمي » واستقر في حسبة القاهرة ، فتعرض لسخرية العامة واستهزائهم لأنه كان من فقراء العجم ، وكان يبيع التمر أمام باب المارستان<sup>(١)</sup> . كما يذكر المقرئ أنه بما زاد الطين بلة أثناء أزمة سنة ٨٢٩ هـ أن متولى الحسبة « ... بعيد عن معرفتها... »<sup>(٢)</sup> ، كما يذكر في ترجمة « تاج الدين عبد الوهاب بن الجباس » ( ت سنة ٨٢٤ هـ ) والذي تولى حسبة القاهرة سنة ٨٠٧ هـ أنه كان « ... عامياً في هيئة فقيه<sup>(٣)</sup> » ، ويبدو جلياً مدى التدهور الذي لحق بمكانة المحتسب فيما ذكره السخاوي من أنه في عام سنة ٨٥٣ هـ عرضت الحسبة على الزيني الاستادار « ... فرفع عنها لتكون متولياً ليست له في العظمة نسبة »<sup>(٤)</sup> .

ولم يكن أولئك الموظفون ( عرفاء الأسواق — ناظر الأسواق — المحتسب ) هم الواجهة الوحيدة أو التعبير الوحيد عن سلطة الدولة في الأسواق فقد تبدت سلطة الدولة وتدخلها في شئون الأسواق واضحة في كثير من التصرفات التي كان أهمها — بطبيعة الحال — الضرائب والمكوس المفروضة على أهل الأسواق أو في بعض الأعمال التي كانت الدولة ترغب أهل الأسواق على القيام بها »

ففي سنة ٧١٠ هـ — مثلاً — أبطل السلطان الناصر محمد بن قلاوون هذه ضرائب كانت مفروضة على الأسواق منها « ضريبة نصف السمسة » التي كان

---

(١) المقرئ ج ٢/ق ١ ص ٢٩٢ .

(٢) المصدر السابق : ج ٤/ق ٢ ص ٧١٠ / ص ٧١١ .

(٣) المصدر السابق ج ٤ / ق ٢ ص ٥٩٨ .

(٤) السخاوي : البتر الملبوك ص ٢٦١ .

أخذ ولاية القاهرة قد ابتدعها<sup>(١)</sup> ، وفي سنة ٧١٠ هـ أيضاً ألغيت ضريبة أخرى كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق ، وفي سنة ٧٨٠ هـ ألزم الوزير مقدمى الحاج باحضار مستندات شراء جواهرهم من سوق الجبال ، فمن لم يهضر مكس دباثيرى سوق الجبال نكل به وغرمه مالا<sup>(٢)</sup> ٥٠٠ . كما ألغيت سنة ٨٥٣ ضريبة مكس الجلود ، التي كانت تجبى من سوق النعال ، ومن سائر الأسواق<sup>(٣)</sup> ، كما لسمع في عام ٩٠٧ هـ عن فرض ضرائب جديدة على السوق ( أهل الأسواق ) فيؤدونها إلى المحتسب في أول كل شهر<sup>(٤)</sup> .

وتكفي هذه الأمثلة التي أوردناها على الضرائب التي فرضتها الدولة على الأسواق في عصر المماليك ، والواقع أننا لا نقصد في هذا المقام حصر مثل تلك الضرائب ، لأن ذلك يتطلب أن نفرد له بحثاً مستقلاً ، ولكننا نهدف إلى بيان أحد وجوه سيطرة الدولة على أسواق مصر في تلك العصور .

وعلى كل حال فإن هناك صوراً أخرى لهذه السيطرة ، إذ يبدو أنه كان لابد من

(١) كانت ضريبة نصف السمسة ، تؤخذ من كل من يباع شيئاً بما قيمته ٢٠٪ من ثمن البيع ، وكان يؤخذ نصف الضريبة للسلطان والنصف الآخر للدلال ، فصار الدلال يحسب حسابه ، ويخلص درهمه قبل السلطان ... — انظر . أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ٩ ص ٤٦ .

(٢) المقربرى . السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٤٣ / ٣٤٤ .

(٣) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٢٦٨ .

(٤) خصصت إيرادات تلك الضريبة لبعض أمراء العشرات عوضاً عن أقطاعاتهم ، وكانت حصيلة الضريبة حوالى ألفى دينار شهرياً ، وقد ألغيت هذه الضريبة سنة ٩١٠ هـ لتفرض من جديد وتلغى ثانية سنة ٩١٩ هـ ، وقد أعيد فرضها والغاؤها عام ٩٢٢ هـ انظر - ابن أياس - بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٢ - ٧٧ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ج ٥ ص ١٧ .

الحصول على ترخيص رسمى لبناء الحوانيت والسقايف والمصاطب فى الأسواق ،  
ويبدو أنه نتيجة لانهايار سلطة الدولة فى أواخر عصر المماليك بسبب التدهور  
الإقتصادى والفساد السياسى ، لم يعد الناس يهتمون بمراعاة مثل هذا القانون ،  
فى سنة ٨٢٢ هـ شرع « الأمير يشبك الدوادار » فى توسيع الطرقات والشوارع  
والأرقة ، وصدر الأمر بهدم « ... » ما وضع فى الشوارع والأسواق بغير طريق  
شرعى من أبنية وربوع وحوانيت وسقايف ... ، وغيرها<sup>(١)</sup> . وفى سنة ٩٠٩ هـ  
نادى السلطان فى القاهرة « بأن أصحاب الدكاكين والأماك يقطعون الأراضى من  
الأسواق والشوارع ... » وذلك لأن الشوارع قد عليت ، وقد تكررت هذه  
المسألة فى عهد السلطان الغورى نفسه سنة ٩٢١ هـ ، وقد عاق المزرخ ابن أياس  
على ذلك بيتين من الشعر قال فيهما :

فى دولة الغورى رأينا العجب وقد حملنا فوق ما لا نطبق  
وقد كفى فى عامنا جرى من قسلة الأمن وقطع الطريق<sup>(٢)</sup>

وكان والى القاهرة يلزم الباعة بكنس الشوارع ورشها بالماء ويعاقب كل من  
يمنع عن ذلك ، كما كانت الأوامر تصدر أحياناً بأن يعاقب على كل حانوت من  
حوانيت الباعة بالأسواق فتدليل يضى طوال الليل<sup>(٣)</sup> . كذلك كان يتعين على  
أصحاب الحوانيت الواقعة فى طريق دوران الحمل أن يزينوا حوانيتهم قبل ذلك  
بثلاثة أيام<sup>(٤)</sup> .

ومن مظاهر تدخل الدولة أن تلزم أهل الأسواق بنرش البسط والحصر  
والصلاة أمام حوانيت الأسواق<sup>(٥)</sup> .

(١) ابن أياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ١٢٧

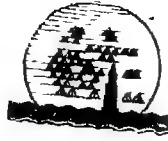
(٢) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ١٤ .

(٣) المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٨٧٠ ، ص ٨٧٥ .

(٤) الفلقشندى ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٥٧ — ص ٥٨ ، المقرئى الذهب  
المستبىك ، ص ١١ .

(٥) المقرئى السلوك ج ٢ / ق ٢ ص ٦٥١

وهكذا يبدو واضحاً أن ساعة الدولة كانت موجودة في أوراق مصر في عصر المماليك ، وانخفضت لنفسها أشكالاً متعددة ، بداية بموطني الدولة المسئولين عن الأسواق ، وانتهاء بالأعمال التي كانت الدولة تجبر أصحاب الحوائث على القيام ، وفي الصفحات التالية سنلاحظ في حديثنا عن حركة الأوراق والعوامل المؤثرة فيها مزيداً من أمور تدخل الدولة سواء من حيث طرح البضائع على التجار ، أو وضع نظام سعرى جديد ، أو سك عملات أو تحديد ثمنها ... الخ .



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)  
Dokkani Librarian

(٢)

## العوامل المؤثرة في حركة الأسواق

تأثرت حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك في مداها وجزرها لعدة عوامل متباينة ، وكان لبعض تلك العوامل آثارها السلبية تماما على حركة الأسواق المصرية آنذاك ، فأنكش حجمها ، كما توقفت حركة البيع والشراء في تلك الأسواق وارتفعت أثمان البضائع فيها ، فضلا عما نتج عن ذلك بالضرورة من كساد . وتتصل بعض تلك العوامل والأسباب المؤثرة في حركة الأسواق في تلك العصور بالدولة من حيث اجراءاتها الاقتصادية المختلفة (مثل نظام طرح البضائع . والتسعير وسك العملات . . الخ ) ومن حيث الأحوال السياسية الداخلية ، وحالة الأمن في البلاد ، كما يتصل البعض الآخر من تلك العوامل والأسباب المؤثرة في حركة الأسواق بالأحوال الطبيعية مثل . هبوط النيل أو تأخر الفيضان وانتشار الأوبئة والطواعين التي عرفت مصر بكثرة في تلك العصور .

ومن بين العوامل المؤثرة في حركة لأسواق والتي تتصل بالدولة آنذاك نظام طرح البضائع ، وكان هذا النظام من أهم العوامل التي تركت آثارها السلبية على التجار قرا لحل مشاكلها المالية ، ويمكن أن نستدل من خلال المصادر التاريخية ( ٢ م - الأسواق في عصر المماليك )

المتاحة على مدى عا كان هذا النظام يحمله فطباته من العان وهـ وشرات ذالة هلى مدى قدخل الدولة فى حركة الاسواق الداخلية من جهة، وما كان ينتج عن ذلك النظام من آثار سلبية من جهة أخرى ، وتقوم فكرة نظام طرح البضائع التى كانت تختلف وتنوع تنوعا كبيرا ما بين الابقار والماشية والاقشة والخياب والفراريج والزيت والعسل والاقصاب ... وما الى ذلك - نقول ان نظام طرح البضائع هذا قام على أساس أن تطرح الدولة البضائع المتوافرة لديها لسبب أو لآخر على التجار أى أن تفرضه عليهم بالسعر الذى تراه مناسبا، وبالكمية التى تريدها بغض النظر عن حاجة الاسواق لهذه البضائع أو عدم حاجتها إليها، كما أن التاجر من ناحية أخرى لم يمكن يتمتع بحق الرفض أو حق المساومة على السعر المفروض من قبل الدولة .

أما عن مصادر تلك البضائع التى كان سلاطين الممالك يطرحونها على التجار فإنها تنوعت ما بين الهدايا الواردة صحبة السفارات التى كان يرسلها الملوك والحكام والأمراء والسلاطين المعاصرن لسلاطين الممالك فى مصر، والاسلاب والقتائم حصلت عليه الجيوس أو التى غنمها رجال الاسطول (الذين عرفوا باسم المجاهدين) فى غاراتهم على سواحل الدول المعادية، كما أن الحملات التأديبية التى كان يجردها السلاطين من حين لآخر ضد العربان لا سيما فى صعيد مصر كانت تعود بأعواد كبيرة من الماشية والاعنام والابقار التى كانت تطرح على التجار، فضلا عن ذلك فإن نظام طرح البضائع كان يقوم أحيانا على أساس احتكار الدولة لبضاعة بعينها فقد أبطل الناصر محمد بن قلاون سنة ٧١٠ هـ ... ما كان مقررا من طرح الفراريج ...، ويبدو من خلال للنص الذى أورده المؤرخ أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى أنه كان يوجد بكل اقليم ضامن مهمته طرح الفراريج على الناس ... ولا يقدر أحد يشترى فروجا الا من الضامن ...، كما يذكر أبو المحاسن

أن الإيراد الناتج عن احتكار تجارة الفراريج ( الدجاج ) وطرحها على التجار كان يخصص للمقطعين والمربيات (١).

ويبدو أن ذلك الأجراء الاقتطاعى - نظام طرح البضائع - كان يقع من حين لآخر نتيجة لرغبة الدولة فى مواجهة متاعها المالية مثل دفع مرتبات الممالك ( النفقة ) . أو غير ذلك ومن ثم تقوم بطرح عدة بضائع من أصناف الخاص على التجار وتلزمهم بحل أثمانها بما يسبب لهم العناء الشديد (٢) ، ومن المنطوق أن يحاول التجار تعويض ما تكبدوه من أموال فى هذه البضائع المفروضة عليهم فضلا عن تحقيق نسبة من الربح ، وهو ما كان يترك أثره السلبى على حركة الأسواق ويؤدى بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار ، بل كان يؤدى إلى إغلاق الأسواق لعدة أيام فى بعض الأحيان .

ويتضح من النصوص التاريخية المتاحة أن أسلوب الحكام وكبار الأمراء فى معاملة التجار وفقا لنظام طرح البضائع ، وما كان ذلك يسيبه لهم من مضايقات كان يجعلهم يتمنون الموت لأنفسهم فى بعض الأحيان (٣)

---

(١) أبو المحاسن النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٤٦ / ص ٤٧

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٩٥ .

(٣) يذكر المقرئى ( السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٣٨ ) أن الأمير د أرغون

شاه ، جمع الجزارين بعد عودته من الصعيد حيث كان يقوم بحملة تأديبية هناك وأخرب عددا من بلدان الصعيد وجلب عددا كبيرا من الإبقار سنة ٨٢٦ هـ ، وألزم كلا من الجزارين بشراء عدد معين من الإبقار بسعر حدده لهم وفى ساحل لمبابة ( ساحل امبابة حيث كان ميناء القاهرة النهرى ) نزل التجار إلى مركب ليمبروا النيل وهم يضمون بانشكوى . . . وأخذوا يدعون الله على أنفسهم حتى =

وفي سنة ٨٢٧ هـ عاد بعض المجاهدين من حملة لهم بعد مهاجمة سواحل قبرس؛ وكان مما غنمته كميات كبيرة من الجوخ، أرسل منها إلى السلطان برسباى مائة وثلاث قطع طرحت كلها على التجار وفقاً للسعر الذى حددته السلطان كما حدث في سنة ٨٢٩ هـ بعد الاستيلاء على قبرس وأسر ملكها جانوس أن أمر السلطان برسباى بجمع التجار لشراء الغنائم فتعطلت أسواق القماش حيثئذ . . . من البيع عدة أيام لاستغلال التجار بشراء الغنائم<sup>(١)</sup>. وهو الأمر الذى يوضح لنا كيف كانت الدولة تلزم التجار بشراء غنائم الحرب، وكيف كان ذلك الإجراء يستلزم وقتاً طويلاً وجهداً قد يضطر التجار إلى إغلاق حوانيتهم مما كان يترك آثاره السلبية بالتالى على حركة أسواق مصر في تلك العصور، ويؤيد ذلك أيضاً ما حدث سنة ٩١٧ هـ حين طرح السلطان قنصره القورى على جميع التجار أنواعاً مختلفة من الملابس، كما طرح على أهل الأسواق . . . زيتا وعسلا وزيا وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث . . . وصاروا يستحثونهم في سرعة أداء الثمن من أجل نفقة المالك وكانت النتيجة أن هرب التجار وأثقلت الأسواق، وظلت كذلك عدة أيام<sup>(٢)</sup>.

وهكذا فإن نظام طرح البضائع كإجراء اقتصادى تعسقى من قبل الدولة سبب كثيراً من المتاعب للتجار كما كان من عوامل إنكماش حركة الأسواق الداخلية في

---

== يفرقهم ولا يجمعهم حتى يأخذوا هذه الأبقار ليستريحوا أهم فيه من الغرامات والحسارات وتحكم الظلة فيهم بالضرب والسب والامانة . . .

(١) المقربرى السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٧٢/٦٧٦ ص ٧٢٨

(٢) ابن اياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٤٢ .



مصر آنذاك . بيد أننا يجب أن نلاحظ أمراً هاماً في هذا الصدد وهو أن نظام طرح البضائع لم يكن وسيلة الدولة الوحيدة في مواجهة متاعبها المالية . كما أن الدولة من ناحية أخرى كانت تسكن من اللجوء إلى ذلك الإجراء في فترات الضيق والتدهور الاقتصادي لاسيما في الطور الأخير من أطوار حياتها ، ويؤكد ذلك ما ذكره المقرري في حوادث سنة ٨٢٩ هـ حين أمر السلطان برسبای بمنع الأمراء والأعيان من الحمايات ومخيم رنوكهم<sup>(١)</sup> عن الخوانيت والعواحين والمعاصر . . . . حتى يتمكن مباشرو السلطان من رمي البضائع ما بين سكر وأرز وغـير ذلك . . . فشمل الضرر كثيراً من الناس لما في ذلك من الخسارة في أثمانها . .<sup>(٢)</sup> ، ويستفاد من كلام المقرري أن بعض كبار الأمراء وأعيان الدولة كانوا يقومون بفرض حمايتهم على بعض الخوانيت وأصحاب الحرف مقابل امتياز معين ، وكان وجود ذلك ، الأمير أى شارته رمزاً للحماية التي يسبغها الأمير على ذلك الحانوت يحمي صاحبه من قبول البضائع التي كانت الدولة تطرحها على التجار وأرباب الاسواق وفقاً لنظام طرح البضائع ، ولكن رغبة السلطان برسبای في الحصول على الأموال من أى وجه من الوجوه جعلته يلغى تلك الحمايات . وفي سنة ٨٢٣ هـ حاول الاستاد أن يطرح السكر الذي كان السلطان يحتكر صناعته والاتجار فيه على الباعة فأغلقوا حوانيتهم وفروا<sup>(٣)</sup> .

وفيما يتعلق بالدولة من العوامل ذات التأثير على حركة أسواق مصر حينذاك

- 
- (١) الرنوك . ومفردتها الرنك شارة كان يضعها سلاطين المماليك وأمرأزم على دروعهم ومنشآتهم وقد تميز كل منهم برنك خاص .
  - (٢) المقرري . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٣١ .
  - (٣) المصدر نفسه ج ٤ / ق ٢ ص ٨٢٤ .

فإن نظام طرح البضائع لم يكن هو العامل الوحيد في هذا المجال ، فقد اتخذ تدخل الدولة في حركة الأسواق أشكالاً أخرى مغايرة ذكرنا بعضها في الصفحات السابقة ويبيق أن نذكر نظام التسعير الذي كانت الدولة تلجأ إليه كإجراء لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية أو للحد من ارتفاع الأسعار .

ومن الناحية القانونية النظرية اختلف الفقهاء حول شرعية نظام التسعير ، فبينما قال البعض أنه يحرم على المحاسب التسعير في كل وقت ، أجاز البعض الآخر التسعير في زمن الغلاء ، كما رأى البعض أن التسعير يجوز في حالة ما إذا كانت البضاعة الخاصة للتسعير من إنتاج البلاد وليست من الواردات<sup>(١)</sup> . وعلى أية حال فإننا نستطيع من خلال الأمثلة التي عمدنا بها المصادر التاريخية أن نستنتج أن التسعير قد طبق بالفعل بقصد الحد من ارتفاع الأسعار ، بيد أنه تميز — كغيره من الإجراءات الاقتصادية آنذاك — بالعشوائية والارتجالية ، إذ أن الدولة كثيراً ما لجأت إلى ذلك الإجراء لحل مشاكل الأسواق والأسعار .

وعمدنا المصادر التاريخية بالأمثلة الدالة على أن الدولة ظلت تلجأ إلى ذلك الإجراء من حين لآخر طوال تاريخها خصوصاً في أوقات الأزمات الاقتصادية الناتجة عن هبوط مستوى فيضان النيل أو غيره من الأسباب ، على أننا يجب أن نلاحظ أن الدافع إلى التسعير كان يختلف من وقت لآخر ، ذلك أنه بينما كان في أوائل عصر الدولة الذي تميز بالقوة والازدهار هو الرغبة في تخفيف وطأة الأزمة

---

(١) السبكي . معيد الترميم ومبيد التقيم ص ٩٢

الاقتصادية (كما حدث في عهدى الظاهر بيبرس ، والناصر محمد بن قلاوون) <sup>(١)</sup> فقد تمثل دافع السلطان بنصوه الغورى فى أواخر عصر سلاطين المماليك فى القيام بمحاولاته الكثيرة للتسمية فى خوفه من تمرد المماليك الجلبان وعضهم حيث كانوا قد بدأوا يتدخلون فى شئون الأسواق <sup>(٢)</sup> .

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن نظام التسمية كان يأتى بنتائج عكسية لما كان مرجوا منه فى بعض الأحيان كما حدث سنة ٦٦٣هـ فى عصر السلطان الظاهر بيبرس وهنا لجأ السلطان إلى وسيلة أخرى أتت ثماراً إيجابية انعكست على حالة الأسعار بالأسواق، إذ أمر السلطان بفتح الأهراء والشئون السلطانية والبيع منها للناس فبطلت الأسعار <sup>(٣)</sup> . وكان بعض السعريين فى العصر الذى من عصر سريين

---

(١) حدث سنة ٦٦٣هـ أن أمر السلطان الظاهر بيبرس بالتسمية حين هددت الناس مجاعة اضطرتهم إلى أكل ورق القث والكرنب ، وما شابهها ، ولكن النتيجة جاءت عكسية تماماً فاشتدت الأزمة ضراوة ، فأمر السلطان ببيع الغلال من مخازنه وشونه — ( أنظر . المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٥٠٦ — ٥٠٧ ) كما حدث سنة ٧٤٥هـ أن قبض الخنصب والوالى على عدد كبير من الباعة والتجار وضربوهم بالمقارع وشهروهم ، ثم سمرت الغلال — ( أنظر . المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٦٩ ) .

(٢) يذكر ابن أياس فى حوادث سنة ٩١٩هـ وسنة ٩٢٢هـ ( قبل وبعد موت السلطان الغورى ) . أن عدة محاولات قد جرت للتسمية شملت كل البضائع والمأكولات حتى الكثافة بسبب خوفه من المماليك الجلبان — ( أنظر ابن أياس بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٣٨ ، ج ٥ ص ٦ — ٧ ، ص ٨١ ) .

(٣) المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٥٠٦ / ص ٥٠٧ .

الممالك يحجرون الغلال في شهورهم مدة طويلة ثم يبيعونها بعد أن تكون الأسعار قد ارتفعت ، فقد حدث سنة ٨٥٤ هـ أن قلت الغلال المطروحة في الأسواق وظل الحال كذلك حتى عام ٨٥٥ هـ وتضاعفت الأسعار مما كانت عليه في العام السابق ، وهنا بدأ السلطان — مثل سائر التجار — يبيع من مخزونه بسعر يضمن له مكسباً وفيراً (١) .

وهكذا يتضح لنا أن سلاطين الممالك كانوا يتدخلون في أسعار البضائع ولا نهج في هذا المقام ضرورة لإيراد المزيد من الأمتة الدالة على ذلك لأنها كثيرة ومتواترة في المصادر بدرجة كبيرة . وكما كان للسعر وسيلة من وسائل التحكم في الأسعار ، فقد كان احتكار السلاطين والأمراء للغلال سلاحاً يمكنهم من التحكم في أسعار الغلال خصوصاً إبان الأزمات والجماعات ، وينبغي أن نلاحظ أن سلوك سلاطين الممالك في بداية عصر دولتهم عموماً ، وفي عهود السلاطين العظام منهم خصوصاً كان مغايراً لسلوك سلاطين النصف الثاني من ذلك العصر ، فبينما كان يبرس الأول ، والناصر محمد بن قلاوون يهتمان بتخفيف حدة الأزمة والحسد من ارتفاع الأسعار ، كان السلاطين الأواخر يهتمون بأن يحققوا لأنفسهم مزيداً من المكاسب على حساب الناس في ظروف الأزمة التي كانت تساعدهم على فرض الأسعار التي تلائمهم .

وكانت الضرائب الطارئة التي فرضها سلاطين الممالك على أسواق مصر آنذاك نتائج لا تقل من حيث ضررها عن تأثير الاجرائين السابقين ، إذ تعين على التجار

---

(١) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٢٤٦ / ص ٢٣٧ .

وأرباب الأسواق أن يقوموا بدفع الضرائب الطارئة التي كانت الدولة تفرضها عليهم من آن لآخر ولأسباب متنوعة ، وتزايدت مثل هذه الضرائب حين كانت اقتصاديات البلاد آخذة في التدهور في الوقت الذي تعين على الدولة أن تبحث عن موارد جديدة لسد نفقاتها ومواجهة أعباء الاتفاق على الجيش والماليك بصفة خاصة ، ومن الطبيعي أن تساهم مثل تلك الضرائب في ارتفاع الأسعار من جهة ، وزيادة محاولات الغش في الموازين والمكاييل والمقاييس من جهة ثانية وهو ما نوضحه لنا المصادر التاريخية .

وكانت بداية مثل هذه الإجراءات في عهد السلطان المعز أيك ، فإنه حين أنفرد بالحكم سنة ٦٥٠ هـ اتخذ الأسعد شرف الدين هبة الله بن صاعد بن وهيب الفائزي ، وهو من مسألة الأقباط — وزيراً له وأحدث ذلك الوزير عدة ضرائب سماها الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية<sup>(١)</sup> كما حدث سنة ٦٩٩ هـ أن فرضت ضريبة جديدة مقدارها خروبة<sup>(٢)</sup> عن كل أردب غلال يدفعها المشتري ، كما فرضت ضريبة أخرى عرفت باسم « نصف السمسة » — وهي ضريبة كانت تفرض بواقع ٢٪ من ثمن المبيعات على اختلاف أنواعها — وكان نصف هذه الضريبة يحمل إلى الديون السلطاني بينما كان الدلال أو المنادى يأخذ لنفسه النصف الآخر وكان طبيعياً أن يلجأ الدلالون إلى كافة الوسائل المتاحة لتحصيل هذه الضريبة حتى يضمن نصيبه منها قبل نصيب الديوان السلطاني مما كان يؤدي بالتداعي

---

(١) المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٣٨٤ .

(٢) الخروبة . وجمعها خرايب قطعة صغيرة من النقود للنحابة قيمتها

عشر درهم .

إلى رفع الأسعار ، وما يتبع عنها من كساد الأسواق ، وكانت إيرادات هذه الضريبة تخصص للاتفاق في أغراض عسكرية إذ يذكر المقرئى<sup>(١)</sup> أنه استخدم من إيراداتها نحو مائتى فارس ، وقد أبطل الناصر محمد بن قلاوون تلك الضريبة سنة ٧٠٤ هـ<sup>(٢)</sup> .

وكانت أسواق البلاد تعاني من أمثال تلك الضريبة وغيرها من الضرائب التي تزداد في أعينها وفي قيمتها على مر السنين حتى أصبح الماعىرون يطلقون عليها اسم « المظالم » تعبيراً عن رأيهم فيها . ومن ناحية أخرى أصبحت هذه الضرائب أما شهرية ( مشاهرة ) أو أسبوعية ( مجامعة ) ، وهو الأمر الذي ترك آثاره الويلة على أحول الأسواق والتجارة الداخلية بوجه عام في ذلك العصر ، ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المقام ما ذكره السخاوى في حوادث سنة ٨٤٧ هـ . . . كثر التطفيف في الموازين والنش في البضائع ، وفنى ذلك فشوا منكراً ، وطمع السوق لما جعل عليهم من الرواتب الشهيرة والجمعية . .<sup>(٣)</sup> وهو ما يتأكد من كلام المؤرخ ابن أياس عن مرحلة لاحقة أى في السنوات الأخيرة من ذلك العصر . ففى سنة ٩٠٧ هـ ، احتاج السلطان الغورى إلى بعض الأموال فبدأ يفرض « مغارم » جديدة على الناس . . . فحصل لهم بسبب ذلك لضرر الشامل وتمطت الأسواق من البيع والشراء ، وغلقت غالب دكاكين القاهرة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المقرئى . السلوك جـ ١ / ق ٣ ص ٨٩٩ .

(٢) المقرئى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ١٧ .

(٣) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٧٧ .

(٤) ابن أياس . بدائع الزهور جـ ٤ ص ١٦ .

أما عن وجوه إنفاق مثل هذه الضرائب الطارئة ( المغارم والمظالم على حد تعبير ذلك العصر ) فقد كانت تختلف وتتنوع حسب الظروف ، إذ كان بعضها يخص بعض الأمراء عوضاً عن إقطاعاتهم<sup>(١)</sup> ، وكان من طبيعة الأمور أن ترتفع أسعار البضائع وتتأثر حركة الأسواق الداخلية نتيجة لهذه الضرائب الشهرية التي فرضت على أرباب الأسواق .

ومن خلال متابعة حوادث السنوات الأخيرة من عصر سلاطين المماليك خصوصاً الفترة ما بين عام ٩٠٧ هـ وعام ٩٢٢ هـ ستلاحظ أن هذه الضرائب التي فرضت على الأسواق والتجار ، والتي كانت جبايتها منهم تتم بصفة دورية كل شهر أو كل أسبوع تأرجحت ما بين الفرض والإلغاء عدة مرات ، وهو ما يشير إلى طبيعة السياسة العشوائية للدولة آنذاك<sup>(٢)</sup> .

وعلى أية حال فإن مثل الضرائب كانت تدفع الباعة والتجار إلى رفع الأسعار حتى تصل عدة أضعاف في بعض الأحيان ، دون خشية أو خوف من العقوبة لأنهم

---

(١) يذكر ابن أياس ( بدائع الزهور . ج ٤ ص ٢٥ ) إن إيراد الضرائب التي فرضها المحتسب على أرباب الأسواق وكانت تؤدى كل شهر ، وعرفت باسم « مقرر الحسبة » كان حوالى ألفي دينار أو أكثر شهرياً .

(٢) في سنة ٩١٠ هـ نودى بأبطال مقرر الحسبة ، ثم أعيد فرضها ، وفي عام ٩١٩ هـ أمر السلطان بإلغاء « . . . المشاهرة والمجامعة وأبطال المكوس قاطبة . . . » وكان إرادها السنوى يزيد على الأربعين ألف دينار وفقاً لتقديرات ابن أياس ، وكان ذلك الإيراد مخصصاً لبعض الأمراء تعويضاً عن إقطاعاتهم ، وفي عام ٩٢٢ هـ يعود السلطان لفرضها ثم يأنسها مرة أخرى في نفس العام — انظر ( ابن أياس . بدائع الزهور . ج ٤ ص ٧٧ ، ص ٣٠٤ / ٣٠٥ ، ج ٥ ص ٦ / ٧ ، ص ١٧ )

كانوا يجمعون المبرر والعذر في تلك الضرائب الطارئة التي ترايد عبثها على كاملهم على مر السنين . كما أنها من ناحية أخرى دفعت الباعة إلى الغش في الموازين والمكاييل ونوع المبيعات رغبة في تعويض الأموال التي غرموها للدولة من جهة ، وتحقيقاً لمزيد من الأرباح من جهة ثانية ، والنتيجة أن تقفز الأسعار ، ويظهر إلى الوجود ما لسميه السوق السوداء ، على حد تعبيرنا المعاصر ، ويتزايد الضغط على المستهلك البادئ بما يدفعه إلى الإقتصار على شراء الضروريات فقط ، ومن ثم تنكشف الأسواق من حيث حركتها ومن حيث حجمها وعددها على حد سواء ، كما تسيطر على السوق الداخلي حالة من الكساد . ويمكن أن نشير إلى ما حدث من إضمحلال الأسواق وهو ما أشرنا إليه في الصفحات السابقة من هذا البحث للدلالة على تدهور السوق الداخلي في مصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة .

وثمة من أنواع الضرائب الطارئة ما كان يفرض لمواجهة بعض الأضرار التي تسببها الظواهر الطبيعية مثل فيضان النيل أو لإصلاح الطرقات ، وكان أرباب الأسواق يتحملون جزءاً من أثمان تلك الضرائب مثل سائر الناس ، وربما يفتق الناس حرائقهم وينهبون للمشاركة في بناء الجسر أو في أعمال الحفر وما إلى ذلك <sup>(١)</sup> كما كانت الدولة تلزم أصحاب الحوانيت بالمساهمة في نفقات إصلاح الطرق

---

(١) حدث على سبيل المثال أن تقطعت جسور النيل في منية الشيرج وقلوب سنة ٧١٧ هـ وخرقت الأراضي وتلفت الزراعات ، وفر سكان هذه المناطق وتلفت أموالهم وغللهم ، فركب متولى القاهرة ، وغلقت سائر الحوانيت والأسواق وأخذ الناس والمسكر لتدارك ما بقي من الجسور - أنظر ( المقرري . السلوك - ج ٢ / ق ١ ص ١٧٣ ) كما حدث سنة ٧٤٩ هـ أن أرادت الحكومة بناء جسر على النيل بسبب جفاف مياه النهر تجاه القاهرة وقلة مياه الشرب وإرتفاع أسعارها وفرض على كل حانوت من حوانيت القاهرة درهماً للمساهمة في نفقات السد بجانب الفئات والطوائف الأخرى ( أنظر . المقرري . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٧٦٣ ) .



في بعض الأحيان <sup>(١)</sup> ، وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن مثل تلك الضرائب التي كانت تفرض لبناء الجسور أو إصلاح الطرق وما إلى ذلك لم تكن تشكل عبئاً على التجار ، ومن ثم كان تأثيرها ضئيلاً ومؤقتاً على حركة الأسواق ذلك أن الظروف التي فرضتها كانت مؤقتة ، وبالتالي تم جبايتها مرة واحدة ، بينما كانت ضرائب المشاهدة والمجاعة ( أي تلك التي كانت تؤدى شهرياً أو أسبوعياً ) تمثل عبئاً حقيقياً على كواهل التجارة وأرباب الأسواق ، وكانت تترك بالتالي آثارها السلبية على حركة الأسواق الداخلية .

وكانت الدولة أو كبار الأمراء يلجأون أحياناً إلى بعض الإجراءات التي تترك آثارها على السوق الداخلي وعلى مستوى الأسعار ، وكان احتكارهم لبعض البضائع من بين تلك الإجراءات ، حتى أصبحت هناك بعض التقاليد السيئة تتحكم في سعر السوق ، خصوصاً منذ بدأ إنميار الدولة الإقتصادى مع بداية القرن التاسع الهجرى ( ق ١٥ م ) فعند أوان زيادة النيل قُطِلَت الإشاعات في البلاد بانخفاض مستوى الفيضان رغبة في رفع سعر الغلال . . . . . فيأخذ كل أحد في شرائها ويسك أربابها ما بأيديهم منها لا سيما أهل الدولة فيرتفع لذلك سعرها <sup>(٢)</sup> ، ومن البديهي إلى احتكار سلعة ما يجعل السوق تحت رحمة المحتكر ، وفي أواخر عصر سلاطين المماليك ازداد اتجاه أهل الدولة ، إلى احتكار السلع وضوحاً وهو ما ترك أسوأ الأثر على التجارة الداخلية والأسواق حيثئذ .

---

(١) السخاوى . الثبر المسبوك . ص ٣٦ .

(٢) المقرئى . ( السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٩٢٠ ) ويذكر المقرئى أيضاً ( السلوك . ج ٢ / ق ٣ ص ٨٠٩ ) أن أهل الإسكندرية قدموا شكواهم من أن وإلى المدينة ضمن دكاكين للعلل ، ومن إحتكار أحد الحوائث لبيع النشا ، وآخر لبيع الأشرية ، كما يشير المقرئى في موضع آخر ( السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٩٤٨ ، ص ٦٥٥ ص ٦٩١ ) إلى إحتكار السلطان برسباى لصناعة السكر وتجارته .

ومن ناحية أخرى كان قانون العرض والطلب يتحكم في الأسعار والأسواق ،  
وحركة البيع والشراء<sup>(١)</sup> ، وكان احتكار الدولة لنوع ما مظهراً من مظاهر  
خضوع السوق لقانون العرض والطلب ، كما أن شراء الدولة لنوع من المبيعات  
بالأسعار التي تحددها كان يتسبب في هرب التجار من ناحية ، كما يسبب اختفاء  
هذه السلعة من الأسواق من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup> .

وهكذا فإننا نستطيع أن نقرر بإطمئنان أن الإجراءات الاقتصادية التي  
اتخذتها الدولة في عصر سلاطين المماليك — سواء كانت في صورة ذلك الكم  
المتزايد من الضرائب الطارئة الشهرية والأسبوعية أو الأموال التي تجبى للمساهمة  
في أحد المشروعات العامة كالجسور ، أو احتكار بضاعة بعينها ... ألخ — أنصفت  
بالعشوائية من ناحية ، كما استهدفت مصلحة السلطان والدولة على حساب الناس  
من ناحية ثانية . ومن ثم كان طبيعياً أن تتدهور الأسواق في حركتها أو  
من حيث إعدادها ، وأحجامها في الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك ، بيد

---

(١) كان من أسباب انخفاض أسعار الغلال سنة ٨٢٩ هـ أن الأمير شمس الدين  
أرغون شاه الأستادار خرج إلى نواحي القرية والبحيرة وارغم الأهالي على بيع  
ما لديهم من الغلال حتى يقدموا له ما يطلبه من أموال ، وبذلك كثرت الغلال  
فهبطت أسعارها في الأسواق — أنظر ( المقرري . السلوك ج ٤ / ق ٢  
ص ٦٢١ ) .

(٢) اختفى اللحم من الأسواق سنة ٨٢٩ هـ لأن المطابخ السلطانية كانت تستهلك  
أثنى عشر ألف رطل من اللحم يومياً ، ومنع الوزير التجار من رفع السعر لرغبته في  
تحقيق مكاسب خاصة ، كما اقتنى اغناماً كثيرة ، وصار يفرض على التجار أن يأتوا  
بخمسة فانتع أحمار الاغنام عن الحضور بها إلى الأسواق خوفاً من الحسارة  
( المقرري . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٧٠٩ ) .

أن تدهور الأسواق يعتبر جانباً من جوانب التدهور العام الذي أصاب الدولة وعجل بنهايتها . وثمة جانب آخر يتصل بتدهور الأسواق اتصالاً وثيقاً ، ألا وهو تدهور النظام النقدي للدولة ، وهو التدهور الخطير الذي جعل النقود النحاسية هي القاعدة النقدية التي تنسب إليها الأسعار بدلاً من الدينار الذهبية ، والدرهم الفضية ، بل أن هذه النقود النحاسية أيضاً لحقت الغش والتزييف ، كما هربت إلى خارج البلاد ، واستخدمت في صناعة القدور ونحوها تحقيقاً لمكاسب أكبر .

ومن الأمور المنطقية أن يكون للنظام النقدي أثره الخطير على حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك ؛ حين كانت الدولة قوية ومزدهرة ، كان وصيدها من الذهب والفضة كبيراً ، وكان النظام السعري ، ونظام النقد يقوم على أساس قاعدة ذهبية وفضية ، وحين ظهرت النقود النحاسية لتحل محل الذهب والفضة كان ذلك إيقاناً ببدء تدهور الدولة واضمحلالها<sup>(١)</sup> ، وفي الحالتين بدا

---

(١) يقدم لنا المقرئ ( السلوك ج ٤/ق ٢ ص ٩٤١/ص ٩٤٤ ) تقريراً متكاملًا عن بداية تدهور النظام النقدي واستمراره في الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك في النص التالي .. وكان من خبر ذلك أن النقود الجدد لما ضربت في سنة ٧٥٩ هـ عمل زنة كل فلس منها مثقال على أن الدرهم الفضة المعاملة يعد فيه منها أربعة وعشرون فلساً ، فكانت زنة الفضة الفلوس مائة وثمانية عشر وطلا عنها خمسمائة درهم من الفضة الظاهرية معاملة مصر والشام ، والمثقال الذهب المهرجة المصروب بسكة الإسلام يصرف بعشرين درهماً من هذه الدراهم ، ويزيد تارة ثمن درهم على العشرين درهماً ، وتارة ربع درهم عليها ، ثم تزايد صرف الدينار في آخر الأيام الظاهرية برقوق حتى بلغ نحو خمسة وعشرين درهماً ، وكان النقد الرائج بديار مصر والشام الفضة المذكورة ويعمل ثلثها نحاس وثلثها فضة ، ثم يلي الفضة المذكورة في المعاملة الذهب المختوم الإسلامي ولا يعرف دينار غيره ،

== وكانت الفلوس أولاً إنما هي برسم شراء المحقرات التي وتبلغ قيمتها درهم ، فلما كانت الأيام الظاهرية بقوق وقام بتدبير الأموال الأمير جمال الدين محمود بن علي بن أصفر عيته ، استأدار أكثر من ضرب الفلوس الجدد المذكورة حتى صارت هي النقود بديار مصر وقلت الدراهم ، فلما كانت الأيام الناصرية فرج بن بقوق حسن في دولته أمر نقود مصر وكادت تختفي الدراهم الفضة المعاملة التي من الفلوس التي يمد عن كل درهم منها أربعة وعشرون فلساً ، وزاد سعر الذهب وراج منه الدينار الافتري وهو ضرب الفرج حتى عديت الدينار الذهب المراجعة المختومة بسكة الإسلام ويبلغ الدينار الافتري المذكور مائتين وستين درهماً من الفلوس المذكورة ، وفقدت مع ذلك هذه الفلوس ، فعملت كل قنطار مصري — وهو مائة رطل مصرية — بستائة درهم ، وصارت معاملة الناس بها في ديار مصر كلها بالوزن لا بالعدد فيحسب في كل رطل منها ستة دراهم ، وصارت قيم الأعمال وثمان المبيعات كلها جليلها وحقيقتها وأجرة البيوت والبساتين وسجلات الأراضي ومهور النساء وسائر انعامات السلطان إنما هي بالفلوس ، وصار النقدان اللذان هما الذهب والفضة ينسبان إلى هذه الفلوس فيقال كل دينار بكذا أو كذا من الفلوس ، وكل درهم من الفضة أن وجد — ولا يكاد يوجد — بكذا من الفلوس فلم يبق للناس بديار مصر سوى الفلوس ثم بعد الفلوس الذهب الافتري أو الذهب السلمي أو الذهب الناصري ، وهمسوا بأنواعه إنما ينسب إلى الفلوس ، وصار الذهب مع ذلك أصنافاً . المراجعة وهو قليل جداً ، والافتري وهو من الذهب النقود الرائج ، والسلمي وهو دنانير ضربها الأمير يلغا السلمي استأدار زنتها مثقال كل دينار ، والناصري وهي دنانير ضربها الملك الناصر فرج بن بقوق .

فلما كانت الأيام المزبودة شيخ ضرب دراهم عرفت بالمازودية تعامل بها الناس عدداً مدة أيامه وحسن موقعها من الناس فصارت النقود بمصر الفلوس ، والذهب بأنواعه ، والفضة المازودية ، والنقد الرائج منها إنما هو الفلوس وإليها تنسب قيم الأعمال وثمان المبيعات كما تقدم .

تأثير النظام النقدي واضعاً للغاية على حركة الأسواق ومستوى الأسعار .  
ورغم ما تحمله المصادر التاريخية من المؤثرات الدالة على تدهور النظام  
الاقتصادي في الشطر الأخير من عصر سلاطين المماليك بصفة عامة ، وكساد  
التجارة والأسواق الداخلية بهيئة خاصة ، فإن الأمر لم يقتصر على حلول الفلوس  
عمل الذهب والفضة كقاعدة لنظام الأسعار ، بل أن محاولات تزييف هذه الفلوس  
== فلما كانت الأيام الإشرقية برسبى رد الدراهم إلى الوزن ، وأبطل المعاملة بها بالعدد  
فانه كثر قص المنسدين منها فتعنت الناس في أخذها ، وأستمرت المعاملة بالدرهم  
وزنا ، وضرب أيضاً دراهم اشرافية يصرف كل درهم وزنا بعشرين درهماً من  
الفلوس ، ثم تزايد سعر الفلوس حتى بلغ كل قنطار منها ألفاً وثمانمائة فتعامل الناس  
بها من حساب كل رطل ثمانية عشر درهماً من الفلوس [ يلاحظ هنا الإرتفاع  
المطرد في سعر الفلوس من درهين أو درهم ونصف للرطل إلى ستة دراهم قنطارية  
عشر درهماً ، وهو ما يشير بوضوح إلى إرتفاع سعر النحاس ضمن سائر الأنواع  
التي أرتفعت أسعارها بسبب التدهور الاقتصادي في الشطر الثاني من ذلك العصر ]  
وما زالت تقل لكثرة ما يحمل التجار منها إلى بلاد الهند وغيرها [ عمليات تهريب  
العملة ] وما يضرب منها بالقاهرة أو أواني كالقدور التي يطبخ فيها وغيرها من الآت  
النحاس ، وصار على من يتولى ضرب الفلوس أواني ضماناً مقررأ لديوان الخاص  
في كل شهر خمسة عشر ألف درهم ثم زاد مبالغ الضمان عن ذلك [ لم يحاول الدولة  
إيقاف عملية سحب النقود من السوق وصهرها لتصنع أواني مما يجعل ثمنها يرتفع كثيراً  
ولكنها فرضت ضريبة على من يفعل ذلك ينقص دخلها لديوان السلطان ] واتفق  
رأى السلطان بعد اختلاف واضطراب كثير في مدة أيام أن يضرب فلوساً يعد في كل  
درهم من دراهم الدينار ثمانية فلوس على أن الدينار الاشرفي بمائتين وخمسة وثمانين درهماً ،  
والدينار الافرنقي بمائتين وثمانين فتكون هذه الفلوس الاشرقية كل رطل منها بمسبعة  
وعشرين درهماً ، ويؤخذ في كل دينار أشرقي أمان ومائتا فاس وثمانون فلساً فلما  
ضربت الفلوس على هذا الحكم نودي أن يتعامل الناس بها [ سنة ٨٣٨ هـ ] وان  
لا يتاملوا بما في أيديهم من الفلوس القديمة بل يجعلوها إلى دار الشرب على حساب  
كل رطل ثمانية عشر وما أحسن هذا لو أستمر . . . . .

( م - ٤ : الأسواق في عصر المماليك )

بدأت منذ وقت مبكر واتخذ تزيف العملة مظهرين أساسيين هما أنقاص الوزن وخلط الفلوس بمعادن أخرى أقل قيمة خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس يتم بالوزن لا بالعدد ، وكان لعمليات التزيف هذه أسوأ الأثر على حركة الاسواق المصرية آنذاك ، اذ كان الناس يمتنعون عن التعامل بها ، ومن ثم تصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد ، كما ترتفع الاسعار ارتفاعا جنونيا حتى تغلق المحاربات وتعطل الاسواق .

ففي سنة ١٩٢٠ هـ — على سبيل المثال — نشأت أزمة اقتصادية بسبب كثرة النقود المزيفة ( عرفها المعاصرون بأسم الزغل ) في الفلوس ، فارتفعت الاسعار كلها ، ورغم محاولات الدولة — مثله في الوالي — لعلاج الازمة عن طريق تسعير الفلوس على أساس الوزن تارة ، وضرب وتشهير عدد من الباعة تارة أخرى ، ثم الأمر بعدم التعامل الا بالفلوس التي تحمل علامة دار سك النقود قارة ثالثة ، فان الازمة استمرت إلى أن حضر السلطان الناصر محمد بن قلاوون — الذي كان غائبا عن البلاد — وسكت فلوس جدد بسعر جديد ، كما تحدد سعر الفلوس القديمة على أساس الوزن فأخرجت الازمة (١) ، وتحمل المصادر بالعديد من الأمثلة على النتائج السلبية التي تسببها عمليات تزيف النقود ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع الاسعار وكساد حركة الاسواق ، وليس في طاقنا أن نتابع كل هذه الأمثلة فضلا عن أن مثل هذه المحاولة ليست ذات قيمة في مجال هذه الدراسة ومن ثم فإننا نكتفي بإيراد بعض الأمثلة المتنوعة بحيث يمكن أن نعرف من خلالها على موقف الدولة من هذه الحالات .

---

(١) المقرري ، السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٠٥ — ٢٠٦

ففي سنة ٧٢٤ هـ كثر غش العملة وتزييفها . . . فتوقف الناس عن أخذ الفلوس وكثر ردها وعقوبة الباعة على ذلك بالضرب والتجريس إلى أن فسد الحال ، وغلقت الحوانيت وارتفعت الأسعار<sup>(١)</sup> . كما حدث سنة ٧٤٥ هـ وسنة ٧٤٩ هـ أن تسببت عمليتك تزييف النقود في توقف حركة البيع والشراء في الأسواق<sup>(٢)</sup>

وكانت الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى إصدار عملات جديدة بأسعار جديدة لمواجهة كثرة التزييف وما يتبع عنها من آثار سلبية على أسواق البلاد الداخلية ، ولكن حرص السلاطين على تحقيق مكسب خاص من سك النقود الجديدة من ناحية وعدم وجود سياسة ثابتة في هذا الصدد من ناحية أخرى ، فضلا عن تعود الناس على عدم ثبات سياسة الحكم وبالتالي عدم التزامهم بأوامرهم من ناحية ثالثة — كل ذلك أدى إلى ازدياد تدهور الأحرار على مر السنين .

وفي الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك ازدادت أحوال النقد تدهورا وتفاقت الأزمات ، ويذكر المقرئ في حوادث سنة ٨٢٦ هـ أن السلطان الأشرف برسباي جمع الأمراء والقضاة والمباشرين وجماعة من التجار من أجل البحث في تدهور حال الفلوس اذ « حدث في الفلوس ما لم يكن يعهد منذ ضربت . . . » وهو خلط الفلوس بقطع الرصاص ، اذ كان التعامل في الفلوس يتم على أساس الوزن لا العدد وانتهز الناس فرصة تغافل الدولة عن ذلك فتمادوا في الأمر . . . حتى صارت الفقه التي وزنها مائة رطل لا يكاد يوجد فيها عشرين رطلا من الفلوس . . . ويتضح من

---

(١) المقرئ . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٥٣ ، أبو الخاسن . النجوم

الزاعرة ج ٩ ص ٧٧

(٢) المقرئ . السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٦٩ ، ص ٧٧١ .

وراية المقریزی مدى تدهور أحوال النقد من ناحية ، وانعدام سلطة الدولة وعظم قدرتها على اتخاذ القرارات الحاسمة في مثل هذه الامور من ناحية أخرى ، فقد أراد برسبای أن يسلك فلوساً جديدة ، ولكن اختلاف الحاضرين حول وزنها جعل الاجتماع ينتهي بالتراجع عن... تغيير المعاملة التي بأيدي الناس خوفاً من وقوف حالة الاسواق <sup>(١)</sup> . . . ، وأمام استمرار تدهور الموقف النقدي بسبب تهريب الفلوس إلى البلاد المجاورة من جهة ، واستخدام الفلوس في أغراض أخرى تدرربما أكبر من جهة ثانية كانت الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى رفع الفلوس على أساس الوزن <sup>(٢)</sup> .

بل إن الأحوال الاقتصادية بلغت حدّاً من التدهور جعل أهل الصعيد يعودون إلى نظام المقايضة البدائي ، لإذ يذكر المقریزی في حوادث سنة ٨٢٩ هـ أن ارتفاع الأسعار ، وقلة الأقوات ، وقرقف أحوال التجارة في مصر والشام كانت كلها من مظاهر الانهيار الاقتصادي الناتج عن اختفاء الذهب والفضة <sup>(٣)</sup> .

وفي بعض الأحيان كانت الدولة تتدخل في السوق الداخلي بأن تأمر بتخفيض سعر العملة المتداولة خصوصاً إذا كانت السلطان القائم قد طرح عملة جديدة في الاسواق وعادة ما تكون هذه العملة أصلى في سعرها من كل العملات الموجودة في السوق . وهو الأمر الذي كان يتسبب دائماً في خسارة التجار بسبب فروق

---

(١) المقریزی السالك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٢٩ — ص ٦٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ٦٤١ .

(٣) يذكر المقریزی ما نصه . . . وقد شمل الخراب إقليم مصر مدينتها وأريافها لاسيما الوجه القبلي فن شدة فقر اهله وفاقتهم وسوء أحوالهم لا يتجاوزون الا بالغلال لعدم الذهب والفضة بعد أن كانوا من الغنى والسعة في الغاية (أنظر السالك ج ٤ / ق ٢ ص ٧٠٥ .



السمر<sup>(١)</sup> كما كان يحدث أحياناً أن تأمر الدولة بمنع تداول العملات الأجنبية كما حدث في سنوات ٨٢٩ هـ ، ٨٣٢ هـ ، ٨٣٤ هـ ، ٨٣٧ هـ<sup>(٢)</sup> .

وهكذا فإن تدهور النظام النقدي كان عاملاً حاسماً في درجة رواج أو كساد حركة الأسواق الداخلية فحين كان الدينار الذهبي والدرهم الفضي قاعدة النظام السمرى انعكس ذلك على الأسواق التي ازدهرت بشكل ملحوظ في بداية عصر سلاطين المماليك ، وحين أصبحت الفلوس هي القاعدة السمرية تدهورت أحوال التجارة والأسواق الداخلية التي انكشبت حجماً وعدداً ، حتى عادت بعض مناطق البلاد إلى نظام المتايضة البدائي .

كانت الأحوال السياسية الداخلية في مصر عصر سلاطين المماليك ترك آثارها على حركة الأسواق والتجارة الداخلية بشكل واضح ، ذلك أن ما تميز به ذلك العصر من المنازعات والفتن التي كانت تنشب بين الأمراء بسبب التنافس على عرش البلاد أو لغير ذلك من الأسباب ، سرعان ما كانت تتحول إلى حروب صغيرة

---

(١) حدث سنة ٨٢٩ هـ أن خفض السلطان الأشرف برسباي قيمة الدينار الأفرقي عشرة دراهم فخسر التجار كثيراً — انظر ( المقرئى السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٤٨ ) كما حدث سنة ٩٠٧ هـ أن تعطلت الأسواق عن البيع والشراء مدة طويلة بسبب فلوس جدد سكبها السلطان تخسر في المعاملة الثلث ، وكانت البضائع تباع بـسعرين وفقاً للنقود القديمة والنقود الجديدة — انظر ( ابن اياس : بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٠ ، ص ٢٩ ) .

(٢) المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٧١٠ — ٧١٢ ، ص ٨٠٥ ص ٨٥١ / ص ٨٥٣ ، ص ٩١٢

تدور في شوارع المدينة وطرقاتها ، وقد تمتد أحداثها عدة أيام تضطرب أثناءها الاحوال ، وتموج البلاد بالفوضى والفرع وسرعان ما تخلوا الطرقات من روادها وتقف الاسواق التي يهجرها أربابها لتكون ميداناً لقتال فرسان المماليك ومعاركهم الدموية ، وتحفل المصادر التاريخية المتاحة بالكثير من الامثلة المؤكدة لما ذهبنا إليه في السطور السابقة<sup>(١)</sup> .

ومع انهيار نظام تربية المماليك<sup>(٢)</sup> والاستعاضة عن ذلك بالملك الاجلاب (أى الذين كانوا يجلبون كبارا) انهـارت ربطة الولاء التي كانت تربط المماليك باستاذم (سيدم) . فضلا عن أن النظام الصارم الذى كان يمنع نزول المماليك من القلعة وسكنهم في القاهرة لم يمد معمولاً به منذ عصر السلطان برقوق الذى سمح لهم بالنزول من طباق القلعة والسكن بالقاهرة . وفى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك تكررت حوادث الفتن والاضطرابات فضلا عن حوادث نهب الاسواق وخطف البضائع التي كان يرتكبها المماليك الاجلاب حتى أمست

---

(١) حدث سنة ٦٨١ هـ أن أغلقت الاسواق عقب القبض على اثنين من كبار الامراء وظلت مغلقة حتى اضطرت الدولة إلى إعلان أن عقوبة الشنق ستكون من نصيب من يخلق دكانه — (أنظر المقرئى . السلوك ج ١ / ق ٢ ص ٧٠٦) كما أغلق التجار حوانيتهم عدة مرات في عامى سنة ٧٨١ هـ وسنة ٧٨٣ هـ أثناء النزاع بين برقوق وبركة (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٥٢ — ٣٥٣ ، ص ٣٨٦) .

(٢) لمزيد من التفصيلات حول موضوع تربية المماليك وتنشئتهم على الولاء لاستاذم — أنظر سعيد عاشور . المجتمع المصرى في عصر سلاطين المماليك ص ١١ / ص ٢٨ .

تملك الحوادث بمثابة النعمة السائدة في حياة المصريين آنذاك<sup>(١)</sup> وكانت النتيجة الطبيعية لمثل تلك الحوادث دائماً أن يسرى الفزع في النفوس وتضطرب البلاد وسكانها بالفوضى والخوف ، وتتوقف بالتالى حركة البيع والشراء .

ورغم أن الاوامر كانت تصدر من حين لآخر بعدم تعرض الممالك الاجلاب للناس والباعة والتجار إلا أنه يبدو أن تدهور السلطة المركزية في الدولة جعل مثل تلك الاوامر . . . كضرب رباب أو كطن ذباب ، على حد تعبير المؤرخ أبو المحاسن بن تغرى بردى وبمضى الزمن تزايد فساد الجلبان وعيبتهم بأحوال الامن ، كما استمروا في نهب أموال الناس مما أدى بالتداعى إلى ارتفاع الأسعار . . . في سائر الاشياء من المأكول والملبوس والغلال والعلوفات . . . فضر ذلك بحال الناس قاطية رئيسها وخسيسها . . .<sup>(٢)</sup> وهو ما يشير إلى مدى النتائج الضارة والآثار السلبية لتدهور سلطة الدولة في الداخل ، وانعدام نفوذ الممالك

---

(١) نشبت فتنة سنة ٧٦٨ هـ سببها الممالك الاجلاب بين الامير يلبغا ، والسلطان الاشرف شعبان ، ولجأ يلبغا إلى تولية سلطان آخر في جزيرة الروضة هو الامير آتوك شقيق السلطان ، وبذلك أصبح هناك سلطان على كل من جانبي النيل فيما بين الجزيرة والقاهرة ولكل منها اتباع من الامراء والممالك واستمرت الحرب بين الطرفين أياما . . . هذا وأسواق القاهرة طوال هذه الايام مغلقة ؛ والاسباب متعقدة ، وليس للناس شغل سوى التفرج في شاطئ النيل على المقاتلين من السلطانية واللبغاوية . . . أنظر المقرئى . السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٢٨٠ — ص ٢٨٢ . كما حدث سنة ٨٧٩ هـ أن دارت فتنة بسبب الممالك الجلبان واستعد السلطان قايتباى لقتالهم فاضطربت الاحوال وأغلقت الاسواق . أنظر ابن أبياس بدائع الزهور . ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٩٨

الجلبان الذى كثرت حوادث اعتداءاتهم وتزايد شرهم وصاروا يخطفون القماش والبضائع من الاسواق وأظهروا استخفافهم بالسلطان وكبار الامراء<sup>(١)</sup> .

ومع تدهور أحوال الدولة الاقتصادية كان السلطان يضطر أحياناً إلى «... هدم النفقة في الممالك...» أى وقف مرتباتهم كما حدث سنة ٩١٦ هـ حين امتنع السلطان قنصره النورى عن النفقة في ممالكه ، فنزلت جموعهم إلى شوارع المدينة وأسواقها يسرقون وينهبون وفى ذلك اليوم سرقوا سوق جامع ابن طولون وسوق الصلية ، وسرق تحت الريح ، وسوق البسطين «...» حتى كادت مصر أن تخرب عن آخرها في ذلك اليوم ، فأغلقت الاسواق وثبت أن عدد الدكاكين المنهوبة في ذلك الحادث خمسمائة وسبعين دكاناً ، كما قدرت خسائر التجار بحوالى هشرين ألف دينار<sup>(٢)</sup> . ورغم ما اشتهر به مؤرخو تلك الفترة من المبالغة إلا أن هذه الرواية في حد ذاتها تحمل من الدلالات ما لا يخطئه الباحث على مدى الفساد والعبث الذى ساد الحياة السياسية الداخلية بسبب الممالك ، وهو الامر الذى يدل من ناحية أخرى على مدى الضعف والتدهور الذى لحق بدولة سلاطين الممالك في ذلك الدور الاخير من أدار حياتها ، والذي نتج عن عدة عوامل ليس هذا مجال بحثها .

ومما يؤكد أن الافساد والعبث اللذين سببهما الممالك الاجلاب ، كانا أسوأ خطيراً ، ذا تأثير مدمر على أحوال الاسواق الداخلية ، ما يذكره أبو المحاسن بن تغرى بىدى في حوادث سنة ٨٦٠ هـ موضحاً المدى الذى وصل إليه إستثمار

---

(١) ابن أياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٣٥ ص ٣٨٨ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٩٦ / ص ٩٧ .

.. الممالك الاجلاب ، وما ترك من آثار على حياة الناس اليومية ، وبالتالي على حركة الاسواق وحركة البيع والشراء ، فقد حدث في ذلك العام أن خرج جهاز إحدى العرائس محمولا على رؤوس الحمالين وعلى ظهور البغال كما كانت عادة المصريين في تلك المصور ، وتصادف أن مر أحد فرسان الممالك حين وقعت قطعة نحاس من فوق رأس أحد الحمالين فجفل الحصان من صوت النحاس ، مما أحرق الفارس فضرب حصانه وساقه ممرعاً ، وهنا حدث أمر غريب . . . فلم تشك العامة في أن الممالك نزلوا إلى نهب حوانيت القاهرة ، فأغلقت الاسواق في الحال<sup>(١)</sup>.

ووصل فساد الممالك الاجلاب إلى ذروته في السنوات الأخيرة من حكم السلطان — قنصوه الغوري ، ويبدو أن سطوتهم بلغت حداً لا يمكن مقاومته بحيث نودي في القاهرة سنة ٩٢١ هـ بأن . . . لاسوق ولا تاجر يبدل ممالك السلطان ولا يمسك لاحد منهم فرس ، ومن فعل ذلك قطعت يده . . . ، ويعلن المؤرخ ابن أبياس على ذلك بقوله . . . وكانت هذه المنادة من أكبر أسباب الفساد في حق الناس ، وصارت الممالك بعد ذلك يدخلون إلى الاسواق ويخطفون القماش ولا يقدر أحد بمنعهم من ذلك<sup>(٢)</sup>.

وهكذا فبينما كانت الاضطرابات السياسية الداخلية في الشطر الاول من عصر سلاطين الممالك راجعة إلى المنافسة بين كبار الامراء أو التنازع على العرش — وهي الاضطرابات التي تركت أسوأ الآثار على الاسواق والتجارة الداخلية — فإن فساد الممالك الاجلاب ، وهجماتهم المتكررة على الدكاكين والاسواق ونهبها كان أمراً مألوفاً في حياة الناس اليومية في أواخر ذلك العصر.

---

(١) أبو الحسن . النجوم الزاهرة . ج ١٦ ص ٩٧/٩٦ .

(٢) ابن أبياس . بدائع الطهور ج ٦ ص ٤٦٥ .

وعلى أية حال فإن مآذركناه في السطور السابقة لا يمثل كل الأسباب السياسية التي أثرت في مجرى حركة البيع والشراء والأسواق الداخلية ، فثمة من الحوادث السياسية ما اتخذ طابعاً مختلفاً ، مثل الفتن التي كانت تشب لأسباب طائفية ، أو في أعقاب هذه الحوادث ذات الطابع الطائفي مثل إحراق كنائس النصارى وأديرتهم على أيدي بعض غلاة المتعصبين أو قيام بعض الرهبان بإحراق أحياء القاهرة وما كان ينتج عن ذلك من ردود الفعل العاصية ، وتوتر العلاقات بين السلطان والرعية<sup>(١)</sup> فتتلاق الأسواق وتتوقف كافة مظاهر النشاط التجاري الدخلى .

كما كان يحدث أحيانا أن تشب فتنه بين الأهالى والأجانب المقيمين في البلاد كما حدث سنة ٧٢٧ هـ حين ثارت الفتن بالإسكندرية بين أهلها والفرنج فأغلقت أسواق المدينة<sup>(٢)</sup> . وبعدنا المؤرخ تقي الدين المقرئى بأحد الأئمة الدالة على أن الناس كانوا يتجمعون أحيانا تحت القلعة لإعراباً عن استنكارهم لتصرفات أولى الأمر ، وما كان ينتج عن ذلك من اشتباكات بين المالك والعامه ، وما يؤدى إليه ذلك بالضرورة من توقف حركة البيع والشراء وإغلاق الأسواق والدكاكين<sup>(٣)</sup> .

على أن تأثير الأحوال السياسية الداخلية على الأسواق وحركة البيع والشراء لم يكن تأثيراً مباشراً في كل الأحوال إذ كانت الأسواق تغلق بعض الأحيان إبتهاجا بمحدث سياسى معين مثلاً حدث سنة ٧٤٠ هـ بعد القبض على شرف الدين

- 
- (١) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٢٣ / ص ٢٢٣ ، أبو المحاسن .  
النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٦٩ . ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦٤ —  
ص ٤٦٥ ، ص ٤٩٤ — ص ٤٧٥ .
- (٢) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٢٨٤ / ٢٧٥ .
- (٣) المقرئى . السلوك ج ٣ / ق ١ ص ١٧٣ ، ابن أبياس : بدائع الزهور ،  
ج ٤ — ص ٤٦٤ — ص ٤٦٦ .

عبد الروهاب انشبو الذى كان الناس قد لقوا بسببه أنواعاً من الظلم شملت كل طوائفهم<sup>(١)</sup> كما حدث عندما تولى د جمال الكفاءة إبراهيم ، الوظيفة التى كان يشغلها النشو أن وقف الناس يتفرجون فى الشوارع . . . وقد أغلق الناس الأسواق وتجمعوا من كل موضع ومعهم الطبول والشعوع وأرباب الخيول بحيث لم يوجد حائوت مفتوح نهارهم كله . . .<sup>(٢)</sup> .

وفى سنة ٨٢٤ هـ وبعد ولاية السلطان المظفر أبى السعادات أحمد بن المؤيد شيخ ازدهرت حركة البيع والشراء بسبب كثرة الاموال التى أغدتها السلطان الجديد على أمرائه بعد ولاية العرش<sup>(٣)</sup> وفى بعض الأحيان كان السلطان بأمر باستعراض الممالك بأسلحتهم مما — يؤدى إلى ازدهار سوق السلاح نظراً لإشتداد الطلب على الأسلحة بعد طول كسادها<sup>(٤)</sup> .

والخلاصة أن أنبيار العلاقات الإقطاعية التى قامت على أساسها دولة سلاطين الممالك — بمعنى فقدان الرابطة بين الساطن والممالك من ناحية ، وفقدان ولاء الممالك لأستادهم ( سيدهم ) من ناحية ثانية — أدى بالتالى إلى ضعف السلطة المركزية ممثلة فى السلطان — قبة الحرم الإقطاعى — وكبار الأمراء ، وفقدانهم

---

(١) المصدر نفسه . ج ٢ / ق ١ ص ٢٨٤ / ص ٢٧٥ .

(٢) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ١ ص ٤٧٩ — ٤١٨ ، أبو المحاسن .  
النجوم الزاهرة ج ٩ ص ١٣٧ / ص ١٣٨ .

(٣) المقرئى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٥٦٦ .

(٤) حدث سنة ٨٣٠ هـ أن أمر السلطان بعرض الممالك بآلة الحرب ( أى استعراضهم بسلاحهم ) . فبدأ الممالك يستعدون لذلك ، واشتد الطلب على الأسلحة بعد مدة كسدت فيها صناعة الأسلحة . . . فنشفت سوقهم ورجحت تجارتهم واشتغل بعملها صناعتهم .

السيطرة على ممالكهم الذين لم يعودوا يخشون حساب سادتهم ، بل أصبح هؤلاء الممالك يمارسون نوعاً من الارهاب جعلهم يرضخون لمطالبهم ، كما أنهم من ناحية أخرى لم يستطيعوا الوقوف في وجه غارات الممالك العابثة ، وغارات السلب والنهب التي شتوها عد الاسواق من آن لآخر ، مما شكل عاملاً خطيراً من عوامل تدهور الاسواق سواء من حيث حركة البيع والشراء أو من حيث عدد أسواق البلاد أو حجم كل منها .

وهناك عامل هام يرتبط بالاحوال الحياتية الداخلية من حيث استقرارها أو اضطرابها من ناحية ، كما يرتبط بالاسواق من حيث تأثره السلبى أو الإيجابى عليها من ناحية أخرى ، وتقصد بهذا العامل حالة الامن الداخلى في البلاد في تلك الاثناء . فن المعروف ان التجارة وحركة الاسواق لا تزدهر وتروج الا في ظل استقرار الامن واستتبابه ، سواء على طول الطرق التجارية أو في أماكن الاسواق . والمكس صحيح تماماً ، وإذا انتقلنا من الكلام العام إلى التخصيص فإننا نجد أن هذه المقولة تصدق على عصر سلاطين الممالك في مصر ، كما تصدق على غيره من العصور التاريخية .

وإذا كنا قد توصلنا في المباحث السابقة إلى أن لإنهيار العلاقات الإقطاعية التي كانت تربط بين السلاطين وكبار الامراء من جهة ، والممالك الاجلاب من جهة ثانية ، قد أفقدت الحكومة المركزية سلطانها على أولئك الممالك الذين انثلوا في شوارع المدينة وطرقاتها يعيشون فيها فساداً ، وينهبون متاجرها وأسواقها ، وينشرون روح الفوضى والخوف والنزاع بين سكانها ، فإن النتيجة المحتمة لذلك



في شوارع المدينة وطرقاتها يميثون فيها فساداً ، وينهبون متاجرها وأسواقها . وينشرون روح الموضى والخوف والفرع بين سكانها ، فإن النتيجة الحتمية لذلك تتمثل بالضرورة في سيادة الاضطراب وعدم الاستقرار وافتقاد الشعور بالامن اللازم لازدهار النشاط التجارى ، ومن ثم أنكمشت حركة الأسواق ، كما قلت أعدادها ، وتضاءلت أحجام ومساحات تلك الأسواق ، وهو الامر الذى يبدو واضحاً منذ بداية القرن التاسع الهجرى ( الخامس عشر الميلادى <sup>(١)</sup> ) .

ذلك أن تدهور النظام الإقطاعى الذى قامت الدولة على أساسه تمثل في فشلها في السيطرة على كافة شئون البلاد ، فانهارت مرافق الرى ، وأهملت الجسور والترع ، وانخفض الإنتاج الزراعى بالتالى ، وانتشر القراصنة على مياه نهر النيل يقطعون طريق التجارة الداخلية ، وكثر فساد العريان ، وانتشرت عمصابات قطع الطريق في كل مكان فضلاً عن كثرة المنازعات بين المماليك واتجاههم إلى بيع إقطاعاتهم ومبادلتها . ، ... وما إلى ذلك من المظاهر التى لا يتسع المجال لمناقشتها والتى ناقشنا بعضها بالفعل ( النظام التقدى ونظام التسعير ) . وهذه كلها من مظاهر تدهور سلطة الدولة وانهارها التى بدت واضحة في النصف الثانى من عصر سلاطين المماليك . وبعد أن كانت حوادث اضطراب الامن في بداية ذلك العصر تتخذ شكلاً مؤقتاً — في عصر السلاطين الضعاف — أصبح اضطراب الامن ظاهرة دائمة وثابتة في تيار الحياة المصرية في أواخر عصر سلاطين المماليك .

ويقدم المؤرخ تقي الدين المنيرى مثلاً على اضطراب الامن كظاهرة مؤقتة

---

(١) أنظر المصنفات الأولى من هذه الدراسة . وأنظر كذلك : F. A. Ashtor, Social and Economic hist. of the Near East in the Middle Ages, pp. 301—31.

في عهد السلاطين الضعاف في حوادث سنة ٧٤٨ هـ إذ يكتب ما نصه د... إرتفع  
سعر القمح من أربعين درهما للآردب إلى خمسين ، وغلا اللحم ، وعامة الأصناف  
المأكولة حتى بلغت مثلي ثمنها ، وتوقفت الأحوال ، وقامت الغلال ، وكثر  
قدوم أهل النواحي إلى القاهرة حتى ضاقت بهم ، فكانوا كذلك مدة سنة مع  
كثرة المناسر في البلاد والقاهرة ، وقوة المفسدين ، وقطاع الطريق بأرض مصر  
وبلاد القدس ونابلس ، وفئة الشير بعضهم مع بعض<sup>(١)</sup> .

ويتضح من النص أن إرتفاع الأسعار في المواد الغذائية والاستهلاكية كلن راجعا  
إلى تداخل عدد من العوامل الاجتماعية ، والسياسية ، فضلا عن الأحوال الاقتصادية ،  
وهي كلها أمور دالة على تدهور السلطة السياسية المركزية . على أن هذا التدهور  
المطلق على النحو الذي وصفه المقرئ لم يتخذ صفة الدوام والثبات إلا في الشطر  
الآخر من عصر سلاطين المماليك ، وفي هذا المقام نجدنا مضطرين مرة أخرى  
إلى الاستشهاد برواية المقرئ في حوادث سنة ٨٢٥ هـ ، حيث يوضح أن فساد  
الإدارة السياسية الداخلية من جهة — واضطراب الأمن بسبب عبث قبائل  
العربان من جهة أخرى أثر على الحياة الاقتصادية وحركة التجارة الداخلية في

---

(١) المقرئ . السلوك ج ٢/ق ٣ ص ٧٤٠ والملاحظ أن هذه الحالة من  
التدهور المطلق لم يستمر إلا مدة سنة أو نحوها فضلا عن إرباطها بالسلطان  
الحاكم وهو المظفر حاجي الذي حكم مدة سنة وثلاثة أشهر وأثنى عشر يوماً  
( أو أربعة عشر يوماً على قول أبي المحسن ) ثم قتل في حوالي العشرين من  
جمادى الأولى ، وقد وصفه المقرئ بقوله د... كان منهمكاً في الفساد ، كثير الإلتفاف  
للمال ( السلوك ج ٢/ق ٣ ص ٧٤٤ ) وقال عنه أبو المحسن ابن تغري بردي د...  
كان المظفر اهوج سريع الحركة عديم الإدارة سوى التدبير د... وكان فيه ظلم  
وجبروت وسفك للدماء د... ( النجوم الزاهرة ج ١٠ ص ١٧٤ ) .

البلاد لا سيما في الصعيد البعيد عن القاهرة مركز السلطان وحكومته<sup>(١)</sup> ويبدو كلام المقرري متوافقاً إلى حد بعيد مع ما نعرفه عن تدهور نظام الحكم الذي قام على أساس إقطاعي ، وهو التدهور الذي تمثل في كثرة المنازعات على دست السلطنة بين أمراء المالك وفي عبث الممالك الجلبان وغير ذلك من المظاهر .

كما أن حوادث سرقات الأسواق على أيدي عصابات كبيرة العدد تتألف من الفرسان والمشاة أصبحت مادة ثابتة في حولية المؤرخ ابن اياس التي تؤرخ للسنوات الأخيرة من ذلك العصر ، ففي سنتي ٥٩٠٥ هـ ، ٥٩١٨ هـ — على سبيل المثال — كثرت حوادث هجوم عصابات اللصوص ( المناصر ) على الأسواق ونهب عدد كبير من دكاكينها وقتل خفراء الأسواق ، وكانت تلك العصابات المكونة من أعداد كبيرة تصل أحياناً إلى مائة شخص من المشاة والفرسان لا تجد من يتعقبها أو يعترض نشاطها ، مما ترك أسوأ الآثار على الأسواق والأسعار<sup>(٢)</sup> .

وهناك وجعة أخرى من وجوه اضطراب الأمن وإن كان قد اتخذ شكل الحوادث التي لا تتكرر كثيراً ولا تتخذ صفة الاستمرار والدوام ، ففي بعض الأحيان كانت الحرائق تشتعل في القاهرة من آن لآخر وتنتشب محالها في مساكن وأسواق وحوانيت القاهرة ، فضلاً عما كانت تسببه من اضطرابات وفوضى ، وتوقف حركة الأسواق الداخلية بسبب انشغال أهل المدينة في مكافحة الحرائق<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المقرري . السلوك ج ٤/ق ٢ ص ٦٠٣ .

(٢) ابن اياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ٤٣٤ ، ج ٤ ص ٢٠ ، ص ٢٥٩ / ٢٦٠ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذه الحرائق التي أشعلها بعض الرهبان المسيحيين وتناجها انظار قاسم عبده قاسم : أهل الذاكرة في مصر العصور الوسطى - دراسة وثائقية ( دار المعارف ، ١٩٧٧ ) ص ١٨١ — ص ١٩٦ .

فيقد تكرر حوادث الحرائق التي اتهم بها فريق من الرهبان المسيحيين في سنوات ٦٦٣ هـ ، ٧٢١ هـ ، ٧٥١ هـ . ٦٦٣ هـ أنت النيران على حارة الباطلية بأكملها ثم انتشرت إلى أماكن أخرى من المدينة ، وكانت آثارها التدميرية كبيرة للغاية <sup>(١)</sup> . كما حدث سنة ٧٢١ هـ أن اشتعلت النيران في أحياء القاهرة والفسطاط انتقاما من القيود التي كانت الدولة قد فرضتها على المسيحيين ، ورغم نزول نائب القاهرة والأمراء وجميع السكان لمكافحة الحريق ، وإستخدام كافة ما توفر من إمكانيات فإن النيران لم تتخمد إلا في اليوم السادس <sup>(٢)</sup> وفي سنة ٧٥١ هـ اشتعلت النيران بخط البند قانين ثم تطاير شررها بفعل الرياح ليحرق أماكن كثيرة في القاهرة ، وكانت الخسائر شديدة بحيث ألهمت النيران عدة بيوت وحوائيت ورباع ، والرغم لإجراءات الأمن المشددة ، والتي تمثلت في عدم السماح للزبناء بالمبيت في المدينة ، والأوامر الصارمة بأن يراقب الخفراء وولاة المراكز كل تصرف يبعث على الريبة ، فإن الحرائق ظلت تعمل مخالبها وأنيابها في مساكن القاهرة وأحيائها على مدى شهر كامل دون أن تتمكن السلطات من معرفة هوية مرتكبها.

وثمة من الحرائق ما كان يشتعل دون تدبير مثلاً حدث سنة ٧٨٠ هـ حين احترقت أعداد كبيرة من الأسواق والحوائيت <sup>(٣)</sup> . وينبغي أن نلاحظ في هذا

(١) المفضل بن أبي الفضائل . النهج الجديد ٤٧٥ هـ / ٤٧٩ هـ ، الزيرى . نهاية الارب ج ٢٨ / ١١١ هـ ، المقرئى الخط ج ٢ / ٧٠ ابن اباس ، بدائع الزهور ج ١ . ١٠٤ ( ط . بولاق ) .

(٢) تاريخ ابن الوردي ٢٠٠ هـ ٢٧١-٢٧٣ هـ ، المقرئى . السلوك ج ٢ / ٢٢٠ هـ / ٢٢٧ هـ

(٣) المقرئى . السلوك ج ٢ / ٢٢٨ هـ

المقام أن اشتعال مثل تلك الحرائق ، وما كان يترتب عليها من انتشار الفزع والفوضى كان يؤدي بالضرورة إلى حال من الكساد في حركة البيع والشراء ، فضلاً عن أن احتراق عدد من الحوانيت أو الاسواق ، وكميات من البضائع أثناء تلك الحرائق كان يترك آثاره السلبية دزين شك على اسواق البلاد ، كذلك تكررت في أواخر عصر المماليك الجرا كسه حوادث الحرائق التي كان يشعلها المماليك للاجلاب لتسهيل لهم عمليات السلب والنهب .

هكذا فصل إلى صورة عامة — من خلال الأمثلة التي تمدنا بها المصادر التاريخية — للعوامل الاقتصادية والسياسية التي أثرت بشكل أو بآخر ، وبدرجة أو بأخرى على الاسواق الداخلية من حيث حركة البيع والشراء ، ومن حيث عدد الاسواق وأحجامها اتساعاً وانكماشاً ، ومن حيث ازدهار الاسواق الداخلية أو اضمحلالها بيد أن هناك من العوامل والظروف الطبيعية ما كان يساهم بدرجة تزايد باطراد في التأثير السلبي على حركة الاسواق والتجارة الداخلية ، وتمثلت هذه العوامل والظروف الطبيعية في عدة نواح تتصل ببعضها البعض . ومنها نقص مياه الفيضان عن منسوبها العادي ، وما ينتج عن ذلك من مجاعة قد يتبعها الوباء ، كما كان يحدث من حين لآخر أن يتدهور محصول ما اسبب أو لآخر .

والواقع أن هبوط مياه النيل عن حد الوفاء ، أو زيادته عن منسوب الفيضان العادي كان يمثل خطراً حقيقياً على الحياة المصرية آنذاك . وكارثة عامة يخشى الجميع وقوعها ، فمن المعروف أن النيل هو مصدر مياه الري الوحيد في مصر تقريباً ، فإذا قصر عن الوفاء فأتوان الزراعة ، وإذا زاد منسوبه وجاء الفيضان عاليًا اغرق البلاد وفات أتوان الزراعة أيضًا ، وفي الحالتين تمر السنة دون ( م هـ — الاسواق في عصر المماليك )

محاصيل جديدة مما يؤثر دون شك على الأسواق التي تقوم على أساس التجارة في هذه المحاصيل وأهمها القمح ، وحين يقل ماء النهر عن الحد اللازم للزراعة تنساب الناس المخاوف نتيجة لعدم زراعة المحاصيل الجديدة ، ومن ثم يسارعون إلى تخزين القمح التي لديهم ضماناً لقوتهم وقوت عيالهم أثناء الأزمة المتوقعة ، ومن ناحية أخرى يبدأ التجار في التخزين طمعاً في الحصول على أرباح أكثر عن طريق رفع الأسعار ، ونتيجة لهذا يشتد الإقبال على شراء القمح بينما يقل المطروح منها في الأسواق ، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تصعيد خطير في الأسعار ، وتمتد حتى الأسعار . . . . إلى كل ما يباع ويشتري من مأكول ومشروب وملبوس ،<sup>(١)</sup> .

ومن ناحية أخرى كان بعض التجار يستغلون الظروف الناتجة عن هبوط مياه النيل أو تأخر الفيضان ، ويلجأون إلى أساليب الغش أثناء هذه الأزمات ، فيخاطبون الدقيق — مثلاً — بغيره من المواد ، كما حدث أيام السلطان الناصر

---

(١) المقرئى . إغاثة الأمة . ص ٤١ / ص ٤٢ ، ولزبد من التفاصيل والأمثلة عن تأثير النيل على الحياة المصرية في ذلك العصر ، وعلى التجارة الداخلية بوجه خاص انظر للباحث ( النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك . دار المعارف ١٩٧٨ ) . الباب الثانى . وانظر أيضاً . المقرئى . إغاثة الأمة بكشف الغمة . حيث يعتبر الوحيد من نوعه بين مؤلفات ذلك العصر لأنه يعرض لأهم المجمعات وأسبابها ، ووسائل الدولة فى علاجها ، فضلاً عن نتائجها الخطيرة على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد ، وقد أدرك المقرئى حقيقة هامة مؤداها . . . . إذا تأخر جرى النيل بمصر عند الغلاء سنين ، أى أن تأخر الفيضان سنة كان يؤدي بالتداعى إلى سلسلة من سنوات القحط التي ترتفع فيها الأسعار وتختنق البضائع من الأسواق . وانظر أيضاً العين ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٤١٤ .

محمد بن قلاوون أثناء مجاعة سنة ٧٣٦ هـ إذ . . . أصبح الحبز كالكسب من السواد<sup>(١)</sup>، كما كان البعض يبيعون لحم الميتات والكلاب للناس كما حدث سنة ٨٥٥ هـ حين قبض على بعض الباعة يبيعون لحوم الدواب الميتة ، ولحوم الكلاب<sup>(٢)</sup> .

ومن الطبيعي أن يلجأ التجار إلى استغلال ظروف الامة والمجاعة ، فيرفعون الأسعار ، ويكثرون من التخزين طمعاً في رفع الأسعار<sup>(٣)</sup> .

كما كان هبوط مياه النيل يصل في بعض الأحيان إلى الحد الذي يقلل من حركة الملاحة في النهر ، ومن ثم تتوقف مراكب الغلال القادمة من الوجه القبلي عن المجيء إلى القاهرة فتقل الغلال مما يؤدي بالتالى إلى ارتفاع الأسعار<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المقرئى . إغاثة الامة . ص ٣٩ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ٧ ص ٢١٩ / ص ٢١٩ ( ط . كاليفورنيا ) .

(٣) بلغت أرباح أحد التجار أثناء مجاعة سنة ٦٩٤ - ٦٩٥ هـ التى حدثت فى عهد السلطان العادل كتبغا ما بين مائة ومائتى درهم يومياً ( المقرئى . إغاثة الامة ص ٣٦ ) كما حدث سنة ٧٩٨ هـ أن رفض التجار القادمين بمراكب الغلال من الصعيد بيع غلالهم بساحل بولاق ( ميناء القاهرة النهري ) لان الأسعار لم تعجبهم وواصلوا الابحار شمالا صوب الاسكندرية ( تاريخ ابن الفرات . ص ٩ / مجلد ١ ص ٤٣٤ / ص ٤٣٥ ) كما كانت أرباح العطارين والاطباء تتعاظم أثناء الاوبئة والمجاعات نظراً لاشتداد الطلب على الادوية والاطباء ( المقرئى . إغاثة الامة . ص ٣٥ / ص ٣٦ ) .

(٤) المقرئى . السلوك ج ٢ / ق ٣ . ص ٨٢٨ ، تاريخ ابن الخمرات . ص ٩٩ ، ص ٩٠ .

وفي كثير من الأحيان يكون الغلاء أو المجاعة الناتجة عن قصور النيل من حد الوفاء سبباً في انتشار الأوبئة والطواعين ، كما كان يحدث في أحيان أخرى أن تكون المجاعة نتيجة للوباء أو الطاعون ، وربما يواكب كل منهما الآخر ، على أن الجدير بالذكر هنا أن عصر سلاطين المماليك شهد ما لا يقل عن ثلاث وستين مجاعة ووباء كان من نتائجها ذلك التدهور الإجتماعي الرهيب الذي تمثل في انخفاض عدد السكان انخفاضاً هائلاً ، وانحيار الطبقة الوسطى التي تحول عدد كبير من أبنائها إلى معدمين بسبب المجاعات والأوبئة ، فضلاً عن تدهور أخلاقيات وقيم المجتمع ، وما إلى ذلك من نتائج ليس هذا مجال بحثها بالتفصيل ، كما تمثلت تأثيرات المجاعات والأوبئة على الصعيد الإقتصادي في ارتفاع معدلات الأسعار ، واختفاء البضائع ، فضلاً عن تقلص أسواق البلاد عدداً وحجماً ، ففي مجاملات انتشار الوباء كان من الطبيعي أن ينشغل الناس به عن سائر اهتماماتهم ، وألا يكون بمقدورهم مزاولة أعمالهم اليومية ، فلا تجمد الأرض من زرعها ، كما لا تجمد المحصولات من يجمعها ، وتتوقف أعمال الصيد ، وتقف الأسواق كما حدث أثناء « الفناء الكبير » الذي عرفته المصادر العربية بهذا الاسم بينما عرفت المصادر الأوروبية باسم الوباء الأسود Black Death<sup>(١)</sup> ، ونظراً لموت عدد كبير من السكان ( تقدره المصادر المعاصرة

---

(١) في أثناء هذا الوباء الذي ألم بالبلاد المصرية ما بين سنة ٧٤٨ هـ ، سنة ٧٤٩ هـ — واستمر ينشب مخالفه في البلاد حوالي عامين تراوح العدد اليومي لضحاياه ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف نسمة يومياً — أغلقت أسواق الإسكندرية ، كما جافت أسواق بلبيس ولم يقدر أحد على القعود فيها ( المقرري ، السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٧٧٧ ، ص ٧٧٩ ، ص ٧٨٦ ) وقد شمل هذا الوباء الرهيب كل بقاع الأرض من مشارق آسيا حتى أوروبا ، وتبع عن انتشار بعض الأمراض الوبائية من الهند والشرق الأقصى إلى مصر وأوروبا ، وقد أفاض =



بحوالى ثلثى عدد السكان ) انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة ، ولم تجد الغلال من يطحنها ، بل إن كتب العلم رخصت لدرجة أنه كان ينادى عليها بالاحمال «... ويبيع الحمل منها بأرخص ثمن ...» ، كذلك هبطت أسعار الذهب والفضة .

ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام إلى أن سلسلة الطواغين والأوبئة والمجاعات التي تعرضت لها مصر في تلك الفترة التاريخية طويلة ومتعاقبة ومتقاربة في بعض الأحيان ، بحيث يصعب الحديث عن كل منها على حدة ، وإلاحظ أن عالييها العظمى حدث نتيجة لتوقف زيادة مياه النيل إبان موسم الفيضان ، بيد أن النظام الإقطاعي الذي قامت على أساسه دولة سلاطين المماليك جعل الأمر يزداد سوءاً ذلك أن جماهير المصريين المعدمين كانت فريسة سهلة لتلك الكوارث ، فقد كانت الأرض زراعية مودعة على السكان والأمراء في إطار العلاقات الإقطاعية السائدة ، ومن ثم كانت لديهم الفرصة لتخزين المواد الغذائية لمواجهة مثل تلك الأزمات ، بينما عاشت جموع المصريين تحت رحمة الظروف الطبيعية ومن ناحية أخرى كان السلطان والأمراء وأعيان الدولة يهربون إلى مناطق بعيدة حين تحمل بالبلاد كارثة من هذا النوع<sup>(١)</sup> وهكذا كان العامة ، وهم السواد الأعظم من جمهرة المصريين في ذلك العصر الفريسة السهلة لتلك الكوارث إذ يقتلهم الجوع فيساقطون في الطرقات ، وحين تجف الطرقات من الجثث يتنشر الطاعون أو غيره من

---

المؤرخون المسلمون في وصف أهوال ذلك « الفناء الكبير ، انظر . العيني . عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان . ج ٢٤ حوادث سنة ٧٤٩ هـ ، المقرئى . السلوك . ج ٢ / ق ٣ ص ٧٧٠ وما بعدها ، وأبو المحاسن بن تغرى بردى ج ١٠ ص ٢٠٤ وما بعدها ، السيوطى . حسن المحاضرة . ج ٢ ص ٣٠٣ وما بعدها .  
(١) العيني . عقد الجمان . ج ٢٤ ص ١١٨ ، المقرئى . السلوك . ج ٢ / ق ٣ ص ٧٧٠ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . ج ١٠ ص ٢٠٤ ، ابن إياس . بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٩٦ / ص ٢٩٩

الامراض الوبائية وتتوالى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للكارثة ، وتشمل كل نواحي الحياة بما في ذلك نشاط الاسواق الداخلية وحركة البيع والشراء .  
وأخيراً ، فمن الواضح أننا لا نستطيع أن نحصر العوامل المؤثرة في حركة أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك في إطار واحد بعينه ، سياسياً كان أم إقتصادياً أم اجتماعياً أم طبيعياً ، فالحقيقة أن هذه العوامل كلها تداخلت وتشابكت فيما بينها بحيث كانت تأثيراتها على الاسواق متداخلة بشكل يصعب تحديد مداه وامل قيمة المؤرخ تقي الدين المقریزی تنجسد بوضوح من خلال الفقرة التي ربط فيها بين الظاهرة الإقتصادية المتمثلة في كساد الاسواق ، وفساد الجهاز الحكومي ، وظلم الدولة ، فضلاً عن فساد ذمم القضاة والعلماء ، كما أن إهمال وسائل ضبط النهر من ترع وجسور بسبب فساد الجهاز الإداري أدى إلى المزيد من التدهور الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى زلزلة القيم الاجتماعية ، بسبب انهيار الطبقة الوسطى وشيوع الفقر ، كما ربط المقریزی بين الكساد وانعدام الامن بسبب فساد المریان ، وما نتج عن كل ذلك من خلخلة الكيان الاجتماعي والاخلاق بحيث أصبح الدين غريباً على حد تعبيره<sup>(١)</sup> .

تم بحمد الله وهونه

---

(١) يقول المقریزی ( السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٧٨ ) : « دخلت سنة ٨٢٨ هـ وأسواق القاهرة ودمشق في كساد وظلم ولالة الامر من الكشاف والولالة فاش ، ونواب القضاة قد شنت قاله العامة فيهم من تهاقهم ، وأرض مصر أكرها بنير زراعة لقصور النيل في أوانه ، وقلة العناية بعمل الجسور ، فإن كشافها إنما دأبهم إذا خرجوا لعمليها أن يجمعوا مال النواحي لانفسهم وأعوانهم ، والطرق بمصر والشام مخوفة من كثرة عبث المريان والعشير ، والناس على اختلاف طبقاتهم قد غلب عليهم الفقر واستولى عليهم الشح والطمع ، فلا تكاد تجد الاشاكيا مهتبا لديناه ، وأصبح الدين غريباً لاناصر له . . . »

## ثبت المصادر والمراجع

• ابن الأخوة ( محمد بن أحمد القرشي ت ٥٧٢٩ هـ ) :  
• معالم القرية في أحكام الحسبة ،  
كبردج ١٩٣٧

• ابن أبي الفضائل ( المفضل بن أبي الفضائل ) :  
• النصح السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ،  
ترجمة ولشر بلوشيه . Blocher انظر .  
patrologia Orientalis. Toms. XIV, XXII  
باريس ١٩١٩

• ابن أياس ( محمد أحمد بن أياس المصري ت ٩٣٠ هـ ) :  
• بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ٣ أجزاء بولاق ١٣١٢ هـ  
وطبعة جمعية المستشرقين الألمانية . تحقيق د . محمد مصطفى القاهرة ١٩٦١

• ابن بطوطة ( عبد الله محمد بن إبراهيم ) :  
• تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، باريس ١٨٨٠

• ابن تغري بردي ( جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ت ٨٧٤ هـ ) :  
• النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ٢٦ جزء طبعة دار الكتب المصرية  
وطبعة ولیم بوبر إنداء من حوادث ٨١٥ هـ كاليفورنيا .

• ابن الحاج ( أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري القاسي ت ٧٣٧ هـ ) :  
• المدخل ، ٤ أجزاء القاهرة ١٣٤٨ هـ

- ابن حجر ( الحافظ. ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ) :  
« إنباء الفخر بأنباء العمر » تحقيق د. حسن حبشي القاهرة ٦٩-١٩٧٢ م
- ابن دقاق ( صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدير العلاني ت ٨٠٩ هـ ) :  
« الانتصار بواسطة عند الأمصار » ج ٤ ، ج ٥ نشره فولر بولاق ١٣١٤ هـ
- ابن الفرات ( ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ت ٨٠٧ هـ ) :  
« تاريخ الدول والملوك » نشره د. قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين  
بيروت ١٩٤٢ م
- ابن الوردي ( زين الدين عمر ت ٧٥٠ هـ ) :  
« تمة المختصر في أحوال البشر » جزءان القاهرة ١٢٨٥ هـ
- السبكي ( تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب ت ٧٧١ هـ ) :  
« معيد النعم ومبيد النقم »  
لیدن ١٩٠٨ م
- السخاوي ( شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عثمان ت ٨٠٣ هـ ) :  
« التبر المسبوك في ذيل الملوك »  
بولاق ١٣١٥ هـ
- سعيد عاشور ( دكتور ) :  
« مصر المماليكي في مصر والشام »  
القاهرة ١٩٦٥ م  
« المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك »  
القاهرة ١٩٦٢ م
- السيوطي ( جلال الدين عبد الرحمن ) :  
« حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » جزءان القاهرة ١٢٩٩ هـ
- العيني ( بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الشيرازي بالدر العيني ت ٨٥٥ هـ ) :

- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى ،  
تحقيق فيم محمد شلتوت  
القاهرة ١٩٦٧ م
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ،  
مخطوط بدار الكتب المصرية  
رقم ١٥٨٤ تاريخ
- القلقشندى ( شهاب الدين أحمد بن على ت ٨٢١ هـ ) .  
• صبح الاعشى في صناعة الإنشا ، ١٤ جزءا دار الكتب المصرية ١٩١٣ م
- قاسم عبده قاسم ( دكتور ) .  
• أهل الذمة في مصر العصور الوسطى ، دار المعارف ١٩٧٧ م
- النيل والجمتع المصرى فى عصر سلاطين المماليك دار المعارف ١٩٧٨ م
- المقرئى ( نقى الدين أحمد بن على ت ٨٤٥ هـ ) .  
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان بولاق ١٢٧٠ هـ  
• السلوك لمعرفة دول الملوك ،  
نشر د. محمد مصطفى (إعادة) ، د. سعيد عبد الفتاح عاشور  
دار الكتب المصرية ١٩٧٣
- إغاثة الأمة بكشف الغمة ،  
تحقيق د. جمال الدين الشيال  
القاهرة ١٣٥٦ هـ
- النمود القدیة والإسلامیة ،  
القسطنطينیة ١٢٩٨ هـ
- ماير ( ل . ا . ) . • الملابس المملوكية ،  
ترجمة صالح الشبقي ، د. عبد الرحمن فهمي  
القاهرة ١٩٧٢

النويرى ( شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٨٣٣ هـ ) .  
« نهاية الأرب في فنون الأدب »

إبتداء من ج ٢٧ مخطوط يدار الكتب المصرية ٥٤٥ معارف عامة

E. Ashtor :

( A Social and Economic history of the Near East in the  
Midde Ages ) Collins 1976.



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)  
مركز تنظيم مكتبة الإسكندرية













2.02

فاس

ا